

# لمحات حول السياسات و إدارتها

رقم 3 - يناير 2012



## تساؤلات حول الثوابت القديمة التحديات التي تواجه العلاقات الإفريقية الأوروبية في 2012

جيمس مكي، سيمون جورتز، و كاتين دو روكفيل\*

يهدف هذا التقرير السنوي حول التحديات الذي يعده المركز الأوروبي لإدارة سياسات التنمية إلى الكشف عن أهم التساؤلات المتوقع طرحها خلال العام القادم والأعوام التي تليه وتحديد معالم الخلفية التي سنتبين من خلالها. وليس الهدف بالدرجة الأولى هو توقع نتائج تلك العملية بل تحديد موقع التساؤلات التي تهم العلاقات الإفريقية الأوروبية بغية التوصل إلى لفت انتباه أكبر قدر ممكن من الفاعلين إليها وضمان مشاركتهم فيها.

عام واحد فقط على إنشائها، كما بات صوت البرلمان الأوروبي مسموعا حيث يقف الآن على قدم المساواة مع مجلس الإتحاد الأوروبي في عدد من المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت بعض التوجهات الجديدة بالصعود نذكر منها على سبيل المثال ترقية حقوق الإنسان في الخارج التي أصبحت، مبدئيا على الأقل، أكثر أهمية مع ارتفاع معاهدة لشبونة بها إلى مستوى هدف محوري من أهداف العمل الأوروبي الخارجي.

على الصعيد العالمي، فإن الثقة المتنامية التي تظهرها دول البريك (البرازيل و روسيا والهند والصين) بدأت تتضح للجميع. فأحد مواضيع الخلاف الرئيسية في المحافل الدولية هو مدى حدود التدخل الأجنبي وملائمته، حيث تُبرز الخلافات الدائرة في منظمة التجارة العالمية، وفي مجموعة العشرين، وأثناء المفاوضات حول تغير المناخ وفي منتدى بوسان الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونات تنامي حدة التنافس القائم بين الدول.

يعتبر تأكيد الإتحاد الأوروبي على "التمايز" في سياسته الإنمائية وفي مجال التجارة أيضا أوضح دليل على أن أوروبا قد بدأت تعيد النظر في نهجها حيال الجنوب الصاعد.

### النمو في إفريقيا

أما في إفريقيا، فإن هناك سيقا مختلفا في طور البروز حيث يظهر بوضوح حس ملحوظ بالتناؤل إزاء القارة. فالتحولات السياسية التي بدأت في شمال إفريقيا ما زالت تلهم آخرين في الخارج، وهناك قوة جديدة واعدة تدفع نحو الاندماج الإقليمي. هنا وقد منح القارة شركاؤها الجدد قوة إضافية في المفاوضات الدولية الأمر الذي يعزز بدوره ثققتها بنفسها.

حقوق الإنسان والديمقراطية ودولة القانون. و تتمثل الزاوية الثانية في التغييرات الجارية في إفريقيا وتأثيرها المحتمل على علاقات إفريقيا مع جيرانها الشماليين. أما الزاوية الثالثة فتتمثل في جراءة أوروبا الطارئة على إعطاء الأولوية لمصالحها الخاصة في الخارج واحتمال تأثير ذلك على علاقة الإتحاد الأوروبي مع إفريقيا. والسؤال الذي يتكرر مرارا عديدة خلال هذه الورقة هو مدى إمكانية التوفيق بين الهدف العام المتمثل في تفضيل مصالح أوروبا وبين القيم التي يلزم الإتحاد الأوروبي نفسه باحترامها.

### الأزمة في أوروبا

تشكل قوى الدفع الناجمة عن الأزمة المالية بالإضافة إلى هياكل الإتحاد الأوروبي الجديدة المنبثقة من معاهدة لشبونة والقوى الصاعدة في إفريقيا عوامل تؤثر في معظم التفاعلات بين القارتين. تواجه منطقة اليورو أزمة نقدية وبغض النظر عن كيفية تسوية تلك الأزمة فإنه من الوارد أن تؤدي تدابير التشفيف المزمعة إلى إعاقة النمو وتقليص فرص العمل خلال الأعوام المقبلة. ولعل بوابر تأثير سياسة تضييق الميزانية قد بدأت تتضح بالفعل على مستوى المساعدات الخاصة بالتنمية المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي. فقد أجمعت المفوضية الأوروبية، رضوخا منها للمناخ الاقتصادي المتأزم، عن طرح اقتراحها التقليدي بتضمين ميزانية الإتحاد الأوروبي بندا يخص الصندوق الأوروبي للتنمية. ويفسر البعض إصرار الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على مراقبة إنفاق الإتحاد الأوروبي بأنها لا تتعدى كونها محاولات ذكية لتجنب المزيد من التخفيضات في الميزانية.

على مستوى بروكسل، بدأت بنية الإتحاد الأوروبي المنصوص عليها في معاهدة لشبونة تتشكل؛ فنجد مثلا أن هيئة العمل الخارجي الأوروبي بدأت تنشق طريقها بين باقي مؤسسات الإتحاد وذلك بعد انقضاء

لقد شهدت الأشهر القليلة الماضية حدوث تغيرات متلاحقة على مستوى القارة الإفريقية و الإتحاد الأوروبي على حد سواء. وبالرجوع قليلا إلى الوراء، تظهر بوضوح بوابر تحولات جذرية أساسية تأثر على العديد من الاتفاقيات و الآليات السياسية التي تربط بين القارتين. ومن الجلي أن ذلك سيؤثر بشكل رئيسي على العلاقات الأوسع للإتحاد الأوروبي مع مجموعة دول أوروبا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، كما سيؤثر على الإصلاحات المتوقعة في تلك المناطق مع اقتراب اتفاق كوتونو من نهايته عام 2020. ورغم ذلك كله فإن سنة 2011 تبقى سنة هامة بالنسبة لإفريقيا ويبدو من الملائم إن في هذه الطرفية القيام بإعادة تقييم للعلاقات الخاصة بين إفريقيا و الإتحاد الأوروبي.

في حين تلقي الأزمة المالية الراهنة بظلال من الشك على قوة مؤسسات الإتحاد في أوروبا، فإن أجزاء من إفريقيا تشهد نموا قويا و تحركات متزايدة نحو الديمقراطية. ولعل حدة التباين بين هاتين الوضعيتين باتت الآن أكثر وضوحا. بينما تعكف أوروبا على إرساء هيكل مؤسسي جديد عقب اتفاقية لشبونة، فإن الربيع العربي يمثل في منطقة شمال إفريقيا تحديا ملحوظا في وجه الفساد. و بالتالي، فإن المشهد المنبثق عن هذا الوضع يلفه غموض تام بالنظر إلى التفاعل السياسي ما بين المجموعة الأوروبية المتكونة من 27 دولة و بين دول إفريقيا الأربعة والخمسين.

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على أهم الملفات والمحافل التي تنبغي مراقبتها خلال العام 2012 حيث ستتكشف أدوار معظم تلك القضايا. و بعد عرض للسياق العام سيتم تحديد معالم المشهد المذكور آنفا من خلال ثلاث زوايا مختلفة.

أما الزاوية الأولى فتتمثل في تأكيد اتفاق لشبونة على قيم التعامل الخارجي للإتحاد الأوروبي مثل احترام

يصف المستثمرون إفريقيا بـ "الحدود الأخيرة" كما أن تقريراً صدر مؤخراً عن مؤسسة إيرنست ويونغ يشير إلى زيادة إقبال مجتمع رجال الأعمال على الاستثمار في إفريقيا. باستطاعة القارة قطعاً الحفاظ على معدل نموها الحالي نتيجة لتحسين إدارة الاقتصاد العام هناك وتدفق الاستثمارات الآتية من الدول ذات الاقتصاد الصاعد وارتفاع الأسعار في بعض أسواق المواد الخام.

ولكن الأرقام الموجودة تخفي مفارقات هامة على أرض الواقع فضلاً عن العديد من المشاكل البنوية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر عدم المساواة وبطالة الشباب والاعتماد المفرط على صادرات المواد الخام والفساد. ويُعتبر افتقاده إلى الشمولية أشد انتقاد يوجه إلى النمو الاقتصادي السريع أساساً باعتبار أن الارتباط بين بعض القطاعات الأسرع نمواً وبين بقية المجتمع شبه مفقود. وتبقى هناك أيضاً العديد من الدول الهشة التي تتميز بمستويات ضعيفة من الحكامة وانتشار الفقر البيئي.

لا يزال الانتقال الديمقراطي في أفريقيا ضعيفاً، غير أنه يحمل في طياته وعوداً حقيقية بحكامة أفضل بالإضافة إلى الديمقراطية والمساءلة. لقد كان الربيع العربي مفاجئاً للعديد من كلتا الفترتين حيث دق ناقوس انتهاء العلاقات التي دامت لفترات طويلة والتي كانت تعتمد في مجملها على هيكل سلطة غير شرعية؛ وحن الوقت إذن لتنتشأ تحالفات جديدة. فقد بات مواطنو دول شمال إفريقيا يمسكون بزمام مستقبل بلدانهم الأمر الذي يخضع الإتحاد الإفريقي "لاختبار إجهاد" جدي في مجال الحكامة ويمثل تحدياً للأنظمة الاستبدادية في مختلف أنحاء القارة كما أنه أدى إلى تغيير الأسلوب الذي يسيّر به الإتحاد الأوروبي وعدد من أعضائه شؤونهم في المنطقة.

## التحديات

### عمل الإتحاد الأوروبي الخارجي تحت راية القيم

تمر سياسة الإتحاد الأوروبي بمرحلة إعادة توجيه سيتم بموجبها التأكيد على أهمية ترقية "القيم الأوروبية" مثل احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وسيزداد بروز هذا التحول تدريجياً خلال العام 2012. فقد تعزز بموجب معاهدة لشبونة موقف المؤيدين لوجود عنصر قوي خاص بالقيم في إطار العمل الخارجي، مثل البرلمان الأوروبي وهيئة العمل الخارجي الأوروبي. أما في الخارج، فقد برهن الربيع العربي على صواب هذا التوجه وأضفى عليه زخماً أيضاً. ولكن قدرة الإتحاد الأوروبي على الوفاء للقيم المشار إليها أنفاً وإمكانية تطبيقها عملياً يبقى أمراً مجهولاً لحد الساعة. هذا ويتجلى النهج القائم على إضافة مزيد من القيم في سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه إفريقيا في خمس مجالات تحدياً خطيراً.

أساسية خصوصاً وهي: تطوير سياسة التنمية، ومراجعة سياسة الجوار الأوروبي، وتغيير شكل دعم الموازنة، وإصلاح نظام الإتحاد الأوروبي للأفضلية التجارية، بالإضافة إلى إعادة النظر في الإستراتيجية المشتركة لإفريقيا والإتحاد الأوروبي.

**تطوير سياسة الإتحاد الأوروبي في مجال التنمية**

يعتبر جدول أعمال السياسة التنموية الذي قدمته المفوضية الأوروبية في بيانها في أكتوبر 2011 تحت عنوان "خطة للتغيير"<sup>3</sup> مثلاً واضحاً على النهج المبني على القيم. تقترح المفوضية الأوروبية في تلك الوثيقة أن يتم تركيز المساعدات بشكل أكبر على دعم احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد فضلاً عن دعم النمو الشمولي والمستدام لغرض التنمية البشرية.

إنه من المرشح أن يؤدي التركيز على هذه القيم، من الناحية العملية، إلى مزيد من المشروطية وإلى زيادة في الدعم الموجه إلى الحكم الرشيد. وتأتي إشارة البيان إلى النمو الشمولي والمستدام تمثيلاً مع خطاب التنمية العالمي الذي يؤكد على الحاجة إلى خلق المزيد من الوظائف وإنتاج المزيد من الثروات. كما أنها تتناغم مع زيادة التأكيد على أهمية القيم التي تطبع السياسات الثنائية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. ومن أجل تكريس النهج المبني على القيم، اقترحت المفوضية الأوروبية برامج لدعم الصحة والتعليم و مناح الأعمال والزراعة والطاقة. و بالإضافة إلى كل ذلك، فإنها تسعى إلى تكثيف أنشطة دعم التجارة وزيادة دمج القروض مع المنح من أجل تعزيز الموارد المالية الأخرى.

و قد اقترحت المفوضية الأوربية أيضاً نهجاً أكثر تمايزاً فيما يتعلق بمخصصات المعونة والشراكات يستشف منه أن الدول النامية الأكثر تقدماً لن تتلقى مستقبلاً أية مساعدات ممنوحة. وسيتم تصميم نوعيات التعاون (التي تتجاوز حدود المساعدات) بشكل أكثر ملائمة لظروف البلدان والمناطق الشريكة للإتحاد الأوروبي. في حين تواصل المفوضية الأوروبية تركيزها على أهمية إتساق سياسات الإتحاد الأوروبي، فإنها لم تعط أية إشارة على الكيفية التي ستعزز بها عملياً تماسك ولحمة السياسات التنموية. فليس هناك أي مؤشر إطلاقاً على وجود تصور لتسوية الصدامات بين سياسة التنمية و سياسة التجارة على سبيل المثال. بعبارة أخرى، أي نوع من التوازن يمكن أن نتوقعه بين القيم وبين المصالح؟

في ما يخص الموعد الزمني، تناقش دول الإتحاد الأوروبي حالياً مقترح جدول أعمال برنامجها للتنمية ومن المتوقع صدور قرارها في هذا الشأن كجزء من نتائج المجلس في مايو 2012. و هذا بدوره سيسفر الأئسس السياسية لآليات العمل الخارجي المالية في ميزانية الإتحاد الأوروبي القادمة – الإطار المالي المتعدد السنوات 2014-2020. وبعد إدخال السياسات الجديدة حيز التنفيذ، سيكون آنذاك بالإمكان تحقيق التوفيق اللازم بين القيم والمصالح من أجل تنفيذ ناجح للنهج المذكور آنفاً. وبالنظر إلى الثغرات الكبيرة الموجودة حالياً بين السياسات وتنفيذها فإن ذلك سيمثل دون شك تحدياً خطيراً.

#### مراجعة سياسة الجوار الأوروبية

تعد إعادة النظر في سياسة الإتحاد الأوروبي تجاه شمال إفريقيا في أعقاب الربيع العربي مثلاً آخر على إحام أوروبا للقيم في مجال التنمية من خلال ربط المساعدات بالحكم الرشيد. فقد اعترفت مراجعة 2011-2012 لسياسة الجوار الأوروبية بفشل الإتحاد الأوروبي في دعم الإصلاح جنوب البحر الأبيض المتوسط<sup>4</sup>. وتدعو نتائج تلك المراجعة إلى اعتماد استجابات تتسم بقدر أكبر من المرونة والملائمة، تعكس واقع البلدان الشريكة، وتكون في المجالات الأخرى.

#### الوجه الجديد لدعم الميزانية

تشكل إعادة توجيه سياسة الإتحاد الأوروبي بشأن دعم الميزانية أبرز مجال يتجلى فيه النهج الجديد المبني على القيم بوضوح منقطع النظير. فقد قدمت المفوضية الأوروبية في أحد بياناتها في أكتوبر 2011 مبادئ جديدة لدعم الميزانية فتتفر مجدداً إلى التناغم فيما بين القيم وواقع التفعيل، حيث لم يعد هناك من مجال للنظر إلى دعم الميزانية باعتباره الوسيلة "المفضلة" للدعم، بل والأهم من ذلك كله كون الاقتراح هذا يربط دعم الميزانية مباشرة بالتزام الدولة الشريكة بـ "القيم الأساسية لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون"<sup>5</sup>. و بذلك تصبح أية خطوات يتم اتخاذها نحو إرساء هذه القيم شرطاً لتلقي دعم الميزانية. ويعتبر الكثيرون في الإتحاد الأوروبي هذه الخطوة مبدعاً "تعاقدياً" رئيسياً لإقامة أية علاقات مع البلدان الشريكة، وينعكس ذلك بوضوح في التسمية الجديدة المقررة للدعم العام للميزانية وهي "عقد الحكم الرشيد والتنمية".

إن سياسة الإتحاد الأوروبي الجديدة تجاه شمال إفريقيا "قائمة على المحفزات" و مبدأها الأساسي هو "المزيد من أجل المزيد"، حيث تحصل البلدان الأكثر انتهاجاً للإصلاح على المزيد من المكاسب. وقد تشمل تلك المكاسب تمويلات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء المؤسسات، والولوج إلى الأسواق، وتسهيل التنقل<sup>6</sup>. أما فيما يخص الدول التي لا تحرز تقدماً نحو إرساء القيم التي تعزز بها أوروبا، فإن الإتحاد الأوروبي يفكر في إعادة النظر في التمويلات المسندة إليها وربما حتى في خفضها.

بالإضافة إلى سياسة الجوار المنقحة، قدم الإتحاد الأوروبي برنامجين جديدين لدعم الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في جواره الجنوبي. أما البرنامج الأول المدعو "بناء المجتمع المدني في الجوار" فيقدم برامج "شراكة المؤسسات" التي يديرها فاعلون غير حكوميين. وأما الثاني، "برنامج Spring" (اختصاراً: دعم الشراكة، والإصلاح والنمو الشمولي - باللغة الإنجليزية)<sup>7</sup>، فيحتوي على تعهد بإنفاق 22 مليون يورو من أجل دعم الأحزاب السياسية، ونقابات العمال، والمنظمات غير الحكومية من خلال برنامج الهيئات الأوروبية من أجل الديمقراطية و من خلال مبادرات أخرى لتقوية الإعلام والحوار حول حقوق الإنسان. و سيتم تحديد معالم القضايا المتعلقة بتفعيل تلك السياسات خلال العام 2012 في إطار نقاشات ميزانية الإتحاد الأوروبي للفترة 2014-2020.

لا شك أن الإتحاد الأوروبي قد رسم خطة طموحة في شمال إفريقيا ولكن ذلك لن يعني عن ضرورة الاستفادة من الأخطاء الماضية. لطالما كانت أهداف ترقية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان جزءاً من سياسة الإتحاد الأوروبي في المنطقة ولكن افتقار

### المزيد من أجل المزيد في إطار التجارة: إصلاح النظام العام للأفضلية زائد

يؤثر مفهوم "المزيد من أجل المزيد" على سياسة الإتحاد الأوروبي المتعلقة بالتجارة أيضاً. ويشتمل النظام العام للأفضلية التجارية الذي هو آلية الإتحاد الأوروبي الأساسية للربط بين التجارة والتنمية على ترتيبات خاصة لدعم التنمية المستدامة، مجسدة في النظام العام للأفضلية التجارية زائد، الذي يقدم بدوره تخفيضات كبيرة على الرسوم الجمركية لمصلحة البلدان الهشة مقابل تقديدها بـ 27 اتفاقية دولية تغطي جوانب من التنمية المستدامة.

إن النظام العام للأفضلية التجارية زائد هو الوحيد الذي تمت صياغته ليصبح أكثر سخاء في عام 2014 عندما يتم إدخال آخر التعديلات<sup>8</sup> التي تم إجراؤها. وسوف يسهّل في المستقبل الانتفاع بمزايا ذلك النظام، كما سيتم إلغاء آلية "الترتيبية" الخاصة به التي تهدف إلى إزالة الأفضلية بمجرد أن يحقق أي منتج مستوى منافسة لا يمكن التفوق عليه. و باختصار، فإن الإتحاد الأوروبي سيكون أكثر سخاء مع الدول التي تحترم المعايير والقيم المحددة دولياً وتقوم بتحسين الحكامة أثناء تلك العملية؛ لكن المفوضية الأوروبية خذرت في نفس الوقت من أنها ستكون أكثر صرامة في رصد الامتثال الفعلي لتلك الاتفاقيات. و يبقى من الضروري أن يتم الإعلان عن تفاصيل آليات الرصد المذكورة لاحقاً؛ بيد أننا نعرف بشكل قطعي أن مسؤولية عملية الإثبات سيتم في النهاية تحويلها وسوف يصبح بالتالي من واجب البلدان الطالبة أن تثبت أنها تبذل قصارى جهدها لتنفيذ الاتفاقيات.

وبالرغم من ذلك، يبقى على البرلمان الأوروبي إقرار هذا المقترح لكنه يتبنى إلى حد كبير نهجاً يجعله أفضلية الولوج إلى أسواق مشروطة بالتحديد بالمعايير الدولية. و يكمن التحدي في هذا السياق مجدداً في قيام الإتحاد الأوروبي بتوفير الآليات المناسبة لتحقيق طموحاته.

#### مراجعة إستراتيجية إفريقيا وأوروبا المشتركة

تعد إستراتيجية إفريقيا-الاتحاد الأوروبي المشتركة مثلاً آخر لوضعية تبدو فيها القيم متعارضة مع المصالح مما يؤدي إلى عدم تحقيق الطموحات المنشودة من خلال عمليات التنفيذ. لقد فقدت بالفعل إستراتيجية إفريقيا – أوروبا المشتركة بعض الدعم من الجانب الأوروبي وهي التي تم بناؤها أصلاً على قيمة جوهرية متمثلة في شراكة عادلة بين الفترتين. ولا شك أن التحول الجاري في الهياكل المؤسسية للاتحاد الأوروبي قد لعب دوراً هاماً في هذا التباطؤ. يتحمل العمل الخارجي الأوروبي حالياً المسؤولية الكاملة للبعد السياسي العام لإستراتيجية إفريقيا – الاتحاد الأوروبي، وللشراكة المتعلقة بالسلم والأمن، كما أنه يتكفل بتنسيق الشراكة حول الحكامة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ومع ذلك يبدو العمل الأوروبي الخارجي وكأنه يحدد أولويات أخرى للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا هي في واقع الأمر أقل شمولية وأكثر إقليمية من السابق.

لا تبدي الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي حماساً كبيراً لتبني إستراتيجية إفريقيا – الإتحاد الأوروبي المشتركة وقيمها المتعلقة بالملكية المشتركة والشمولية فوق مستوى المؤسسات والمصالح السياسية المشتركة ودعم إفريقيا في تسوية الأزمات. ومن ناحية أخرى، فقد تم تعثر عدد من الشراكات الثمانية التابعة لتلك الإستراتيجية وتعد الشراكة من أجل السلم هي الأكثر تقدماً حتى الساعة من بين مجموعة الشركات تلك.

لقد بدأ الأوروبيون مراجعة إستراتيجية إفريقيا – الإتحاد الأوروبي المشتركة بداية 2011 انطلاقاً من وعيهم بوجود المعوقات الآتية الذكر. وقد كان الهدف العام هو معرفة كيفية جعل الإستراتيجية أكثر عمليةً وكسب المزيد من التنبه لها داخل أوروبا. كما بحثت المراجعة سبل تحرير واستخدام الإمكانيات غير المستغلة استناداً إلى الفعالة القائلة بأن أوروبا وإفريقيا تملك كلاهما الكثير لتقدمانه لبعضهما البعض. ومن المرجح أن يقوم الإتحاد الأوروبي بإبلاغ الطرف الإفريقي بنتائج تلك المراجعة في يناير 2012.

من ناحية أخرى، ينعكس عدم شعبية إستراتيجية إفريقيا – أوروبا المشتركة داخل أوروبا على القارة الإفريقية بشكل جلي. وبالتالي فإن إعداد مراجعة مماثلة قد يكون مفيداً للطرف الإفريقي، كما أن عدم إمكانية إجراء تقييمات موازية في الماضي كان أمراً بالغ السوء وخسارة كبرى. وبالرغم من ذلك يمكن أن نستشف من خلال القراءة بين السطور أنّ المراجعة التي قام بها الإتحاد الأوروبي تحمل في طياتها عدداً لا يُستهان به من الأهداف المهمة بالنسبة للأوروبيين على وجه الخصوص: تحديد مكانة إستراتيجية إفريقيا – أوروبا المشتركة ضمن أولويات الإتحاد الأوروبي الجديدة للعمل الخارجي؛ اتخاذ قرار بشأن مكانة إفريقيا داخل الهياكل المؤسسية الجديدة للاتحاد الأوروبي؛ ثم إجراء تقييم لتأثيرات المناخ السياسي والاقتصادي الحالي داخل أوروبا على علاقات إفريقيا والاتحاد الأوروبي. ويبدو أن هيئة العمل الخارجي الأوروبي في ما يخصها حريصة على اقتراح إطار "جديد" لعلاقات الإتحاد الأوروبي مع إفريقيا<sup>9</sup> بينما قامت المديرية العامة للتنمية والتعاون في برنامج المساعدة الأوربية التابعة للمفوضية الأوربية باقتراح برنامج على عموم إفريقيا<sup>10</sup> وهو عبارة عن غلاف مالي مخصص لتنفيذ أهداف إستراتيجية إفريقيا – الإتحاد الأوروبي المشتركة.

التحديات	الآليات	الفرص
معرض وقمة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا حول الأهداف التنموية للألفية، كيب تاون (3-4 أبريل)	الانتخابات الفرنسية (6 أبريل)	مؤتمر الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا حول الشباب والزراعة والثغرات: مستقبل قطاع الأغذية الزراعية في أفريقيا (21-19 مارس)
اجتماع مجلس الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي بقصد اتخاذ قرار حول تحديث سياسة الإتحاد الأوروبي حول تنمية (أجندة من أجل التغيير ودعم الموازنة)	كتابته تقرير البرلمان الأوروبي حول مقترحات السياسة الزراعية المشتركة	اجتماع فرقة العمل الإفريقية-الأوروبية المشتركة، بروكسل
الاجتماع التام للجنة الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا التنموية، نيودلهي	إطلاق التقرير الأوروبي حول التنمية 2011-2012	قمة نول البريد، الهند
اجتماع هيئة الشراكة التابعة للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، أميس أيايا		

2012

قمة الإتحاد الإفريقي: تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، أميس أيايا (23-20 يناير)

تصويت البرلمان الأوروبي بشأن اقتراح النظام العام للأفضلية (يناير)

الانتخابات الصينية (يناير)

نشاط خاص بالبرنامج الإقليمي للمساعدات مقابل التجارة الإفريقي، أميس أيايا (28 فبراير)



الرياسة الدانمركية للاتحاد الأوروبي

مؤتمر تغير المناخ COP17، دوربان (29 نوفمبر- ديسمبر)

الرياسة البولندية للاتحاد تقدم تقريراً حول إطار المالي المتعدد السنوات (5 ديسمبر)

المفوضية الأوروبية تقدم مقترحات تشريعية للبرامج الخاصة بعموم البلدان الإفريقية (7 ديسمبر)

اليوم الأوروبية للتنمية، وارسو (16-15 ديسمبر)

2012

قمة مجموعة العشرين، كان (4-3 نوفمبر)

امتد إطار الإتحاد الأوروبي الاستراتيجي لمنطقة القرن الأفريقي (14 نوفمبر)

حوار الإتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي التاسع حول حقوق الإنسان

المنتدى الرابع الربيع المستوى حول فعالية المساعدات – بوسان (29 نوفمبر – 1 ديسمبر)

انتخابات جمهورية الكونغو الديمقراطية (27 نوفمبر)

بدء الانتخابات المصرية (28 نوفمبر)

2011

بيان بشأن تحديث سياسة الإتحاد الأوروبي للتنمية، "خطة من أجل التغيير" (13 أكتوبر)

اعتماد إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للنمو والتنمية في منطقة الساحل (10 أكتوبر)

اجتماع فرقة العمل المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي في أميس أيايا (19 مايو)

الانتخابات التونسية (23 أكتوبر)



## تعزيز قيم الاتحاد الأوروبي في الخارج

يعتبر تعزيز توجه العمل الأوروبي الخارجي نحو القيم خطوة إيجابية دون شك ولكنها محفوفة بمخاطر جمة من ناحية أخرى. كيف يمكن مثلا للاتحاد الأوروبي ضمان الإتساق بين ما يقوم به وما تقوم به الدول الأعضاء؟ وعلو على ذلك كيف يمكنه التوفيق بين مختلف المحاور السياسية ذات الأهمية لديه وبين المؤسسات الخاصة به؟ هل بإمكانه إنتاج آليات فعالة بعيدا عن المشروطة من أجل دعم وترقية الديمقراطية مع العلم أنَّ أي ربط مباشر للديمقراطية بالنمو الاقتصادي هو محل تساؤل بالنظر إلى معدلات نمو بعض الفاعلين الصاعدين؛ ما الذي سيجري في حال وقعت القيم تحت ضغط المصالح فيما يتعلق بالتجارة أو الأمن أو الطاقة؟ كيف يمكن لأوروبا الحصول على موالاة والتزام الطرف الإفريقي دون أن يتم النظر إليها باعتبار أنها وسيط غير مرحب به يحاول مجددا التدخل في سياساتها الداخلية؟ تبقى كل هذه الأسئلة دون جواب حتى الآن فيما تضي عليها ثقة إفريقيا الجديدة بعدا جديدا.

## صحة إفريقيا

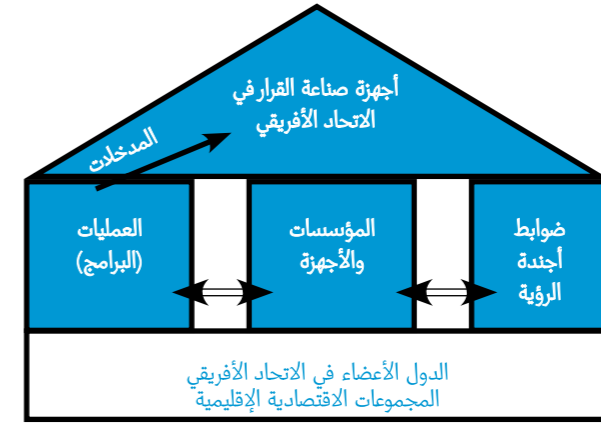
ليس بالإمكان تجاهل أهمية التطورات الجارية في إفريقيا. فإن وضعنا جانبا القضايا الخاصة بأوروبا يبقى أن نشارك هذه الأخيرة في إفريقيا يعيش تغيرات متلاحقة. إذا كانت أوروبا تريد الحفاظ على علاقة مثمرة في المستقبل مع إفريقيا فيجب عليها دون شك إعادة النظر في المقاربات التقليدية المستخدمة تجاه هذه الأخيرة. سواء كان ذلك في سياق الحكامة أو السلم أو التجارة أو تعبئة الموارد أو الأمن الغذائي فإن التحركات الإفريقية نحو المزيد من الاعتماد على النفس تتسارع بوضوح رغم عدم خلّوها من التحديات.

## هيكل الحكامة الإفريقية

أصبحت إفريقيا تلعب بالتدرج دورا رياديا في مجال قيم الحكامة؛ فقد استثمر الاتحاد الإفريقي سنوات عديدة من العمل من أجل إرساء وربط مؤسسات عديدة تُعنى بالحكامة على مستوى القارة. وقد تُوّجت تلك الجهود في يناير 2011 أثناء مؤتمر الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا الذي تم خلاله التركيز على القيم المشتركة بين الدول الإفريقية. في تلك القمة، قام رؤساء الدول الإفريقية بتفويض لجنة الاتحاد الإفريقي من أجل تأسيس هيكل شامل لسياسة الحكم في إفريقيا يهدف إلى "تعزيز الحوار والتقارب الاتساق والتنسيق السياسي بين هيئات ومؤسسات الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء فيه، كوسيلة للتجسير بعملية الاندماج على مستوى القارة".<sup>16</sup>

ولكن وجود مجموعة من الآليات تحت الطلب من أجل تحفيز الحكم الرشيد ليست هدفا في حد ذاته. يعترف كذلك بيان القمة الآتفة الذكر أن القارة لازالت تواجه تحديات عدة في إطار "ترقية واعتماد والمصادقة على آليات القيم المشتركة"؛ ولتغلب على هذه التحديات،

## الشكل 1: هيكل الحكم الإفريقي



المصدر: مقتبس من لجنة الاتحاد الإفريقي (2011)<sup>13</sup>

حث البيان لجنة الاتحاد الإفريقي على القيام بمراجعة مستمرة للتقدم المحرز في ما يخص تفعيل الآليات المذكورة<sup>14</sup>.

وبالتالي فإنه من الجلي أن دول إفريقيا تعي بالضبط حجم التحديات التي ستواجه في إطار الالتزام بضوابط الحكامة تلك. وسيشكل اطلاق مراجعة تهدف إلى تقييم التقدم المحرز في مجال إرساء قيم مشتركة حافزا أكيدا للاندماج الإقليمي، كما أنه سيوفر بالإضافة إلى ذلك فرصة تُثبِتُ من خلالها إفريقيا آلية نظامية ناتية لتقييم سياسة الحكم تصلح للقارة بأكملها رغم أخذها خصوصية كل دول على حدة بعين الاعتبار.

## هيكل السلم والأمن الإفريقي

تكثف القارة جهودها من أجل معالجة مشكلة الصراعات العنيفة<sup>15</sup> من خلال هيكل السلم والأمن الإفريقي. وفي هذا السياق، يحتفظ الاتحاد الإفريقي بسجل للوساطات والمشاورات التي تم إجراؤها في إطار الصراعات. فقد تم تعزيز مأموريتها بخصوص هذا الشأن عندما اعتمد القادة الأفارقة المادة 4 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي والتي تسمح لهذا الأخير بالتدخل في "حالة وجود ظرفية خطيرة، أي جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية".

وبالرغم من كل هذا فإن هيكل السلم والأمن الإفريقي يعتمد على التعاون بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على مستوى القارة من أجل القيام بمهامه بشكل كامل. وتلعب المجموعات الاقتصادية دورا ماثلا ونشطا في إطار مجلس السلم والأمن كما أنها تشكل دعما محوريا لنظام الإنذار المبكر على مستوى القارة وللقوات الإفريقية الاحتياطية كذلك.

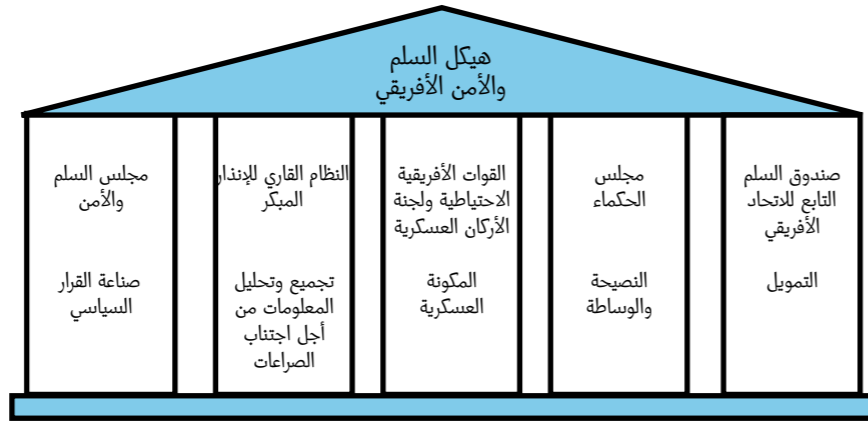
هذا وقد أثبت هيكل السلم والأمن الإفريقي أثناء الأزمة الليبية الأخيرة عدم قدرته على استغلال مؤهلاته في إدارة الصراعات على مستوى القارة. ومن المهم استخلاص العبر من هذه التجربة بالنسبة للطرف الإفريقي وبالنسبة للمجتمع الدولي أيضا الذي فضل التدخل عن التدخل عبر هيكل السلم والأمن الإفريقي الأقل سرعة من غيره.

وثمة سؤال آخر وثيق الصلة بالموضوع هو ما إذا كان المجتمع الدولي وعلى وجه التحديد أوروبا يلتزم بدعم هيكل السلم والأمن الإفريقي بتعزيز المسؤولية الإفريقية في هذا الشأن. فمن الناحية المادية على الأقل، لا يزال هيكل السلم والأمن الإفريقي معتمدا على مساهمات مقدمة من طرف جهات خارجية. ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر مانح لها حيث قدم بالفعل 445 مليون يورو من خلال الصندوق الأوروبي للتنمية التاسع. وقد خصصت أوروبا مؤخرا 600 مليون يورو إضافية من خلال الصندوق الأوروبي للتنمية العاشر لبناء القدرات وعمليات دعم السلم<sup>16</sup>. ويتجسد التأثير السياسي الفعلي للمانحين من خلال هذه المساهمات. فبعد اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعمليات دعم السلم، فإن تمويلها من قبل منشأة السلم الإفريقي التابعة للاتحاد الإفريقي يبقى رهن موافقة مجلس الاتحاد الأوروبي. إذا سمح النمو الاقتصادي لدول إفريقيا بزيادة تمويلها الذاتي لهذه الآلية فإن ذلك سيُتيح لهيكل السلم والأمن الإفريقي حيزا أكبر من الاستقلالية في صنع القرار.

ومن ناحية أخرى، فإن إنشاء هيكل السلم والأمن الإفريقي نفسه متأخر عن موعده. من حيث المبدأ، يمكن لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي تكليف القوات الاحتياطية لهيكل السلم والأمن الإفريقي بأية مهمة يراها ضرورية. ولكن تلك الاستقلالية تعترضها قيود عملية عديدة كقصور القدرات ومحدودية الخبرة الفنية وعدم انتظام التمويل وافقاره إلى الاستدامة وكذلك غياب التنسيق والتعاون.

على مستوى الكتائب الاحتياطية الخمس<sup>17</sup>، تعد الكتيبة الاحتياطية لشمال إفريقيا الأقل تقدما على الإطلاق نظرا للتنافس الذي وقع سابقا بين مصر والجزائر وليبيا حول القيادة الإقليمية للكتيبة؛ وبالمقابل فهناك مناطق أخرى لها سجلات أكثر نجاحا بخصوص عمليات حفظ السلم (المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا) والوساطة (المجموعة الجنوبية للتنمية الإفريقية) وكذلك الإنذار المبكر (الهيئة الحكومية المشتركة الخاصة بالتنمية). وهذا وتتيح التغيرات السياسية الجارية في شمال إفريقيا

## الشكل 2: هيكل السلم والأمن الإفريقي



فرصة جديدة للالتزام بتفعيل هيكل السلم والأمن الإفريقي كما أن تعزيزه بإمكانه أن يساهم في تحقيق هدف الاستقرار في المنطقة.

وقد تمت الإشادة مرارا وتكرارا بالأمن والسلم باعتبارهما يجسدان القضية الأكثر إلحاحا على مستوى القارة؛ فقد حظي هذا الموضوع من طرف المانحين بأكبر كمّ من الاهتمام والتمويل خلافا لأي مجال سياسي آخر على مستوى عموم إفريقيا. وقد فتحت التغييرات في أوروبا وإفريقيا على حد سواء باب الفرص الجديدة على مصراعيه وأصبح من الواجب الآن اتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل ضمان عدم فوات تلك الفرص. أما الهدف من ذلك فهو تمكين هيكل السلم والأمن الإفريقي من تفجير كامل قدراته وتهيئة القارة للتعاطي مع نزاعاتها الخاصة. ووجود هيكل سلم وأمن إفريقي فعال ستصبح حينئذ احتمالات تهميش المقاربات الإفريقية عن طريق بدائل عملية تقدمها جهات فاعلة خارجية أقل بكثير في المستقبل.

## فعالية التنمية

تعتبر مساهمات إفريقيا في الجدل الجاري حول فعالية المعونات أكبر دليل على اندفاعها نحو تقرير المصير. فمنذ إنشاء برنامج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD) عام 2001 ومع تكثيف الجهود على مدى العامين الماضيين، فقد حشدت لجنة الاتحاد الإفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا جميع الجهات المعنية الإفريقية من أجل اتخاذ موقف موحد بشأن الجدل الدائر حول فعالية المعونات<sup>18</sup>. وقد تم إعطاء هذا الموقف طابعا رسميا في شهر نوفمبر 2010 ضمن "إجماع تونس" الذي دعا إلى صرف النظر عن التركيز على فعالية المعونات وتوجيهه نحو جدول أعمال أوسع حيث يكون بالعكس التركيز على فعالية التنمية نفسها.

## تعبئة الموارد المحلية

يتيح الأداء الاقتصادي القوي للحكومات الإفريقية وضع تعبئة الموارد المحلية في مقدمة جدول أعمالها. كما أن المزيد من الاستقلال المالي الذاتي سيُتيح للدول الإفريقية فرصة للتحرك من تقلبات المعونات أو حتى تبخرها كما أنه سيساعدها على تعجيل إرساء ثقافة مساءلة الحكومات من طرف المواطنين. وبالرغم من ذلك فإن الحكومات الإفريقية تواجه تحديات جمة في جمع الموارد المحلية، منها مقاومة النخبة والبحث عن الربح والاعتماد على قاعدة ضريبية ضيقة ومحدودية القدرات الإدارية ونقص التنسيق في ما يتعلق بالدعم المقدم من طرف شركاء التنمية واتساع القطاع الغير منصف، بالإضافة إلى صعوبة فرض ضريبة على الصناعات الإستخراجية على نحو فعال أو ربما عدم الرغبة في ذلك.

وبالرغم من وجود كل هذه العقبات فإن بعض الدول الإفريقية تحرز تقدما ملحوظا<sup>19</sup>، وتحظى في هذا الإطار بدعم لمساعيها من طرف عدد من المؤسسات العالمية. تعهد الاتحاد الأوروبي في هذا السياق بدعم "السياسة الجبائية، والتسيير الجبائي، والإصلاح الجبائي بما في ذلك محاربة التهرب من الضرائب والممارسات الضارة"<sup>20</sup>. وفي مؤتمر مجموعة العشرين الأخير في مدينة كان الفرنسية حث قادة العالم الشركات متعددة الجنسيات على "مزيد من الشفافية والامتثال التام للقوانين الجبائية التي يجري العمل بها"<sup>21</sup>. وقد كانت هذه الدعوة هي الأولى من نوعها؛ وستبدي أحداث 2012 مدى نجاح الأطراف المعنية في تحقيق مطالبها والوفاء بالتزاماتها.

## الحد من تجزئة المساعدات

في الوقت الذي يتخذ فيه بعض الفاعلين الأفارقة إجراءات نحو مزيد من الاستقلالية المالية، تبرز حاجة ماسة لتدخل الجهات المانحة من أجل تبسيط تسيير المساعدات لأنّ تجزئة المساعدات مشكلة خطيرة من واجب المانحين التصدي لها. فالإتحاد الإفريقي اليوم يمتلك أكثر من 30 شريكا في إطار التعاون و 26 آلية للتمويل يتطلب أكثرها إعداد أكثر من تقرير في أوقات مختلفة. وبالنظر إلى التمويل الأوروبي وحده، فإنّ صندوق الإتحاد الإفريقي للسلم يتلقى تبرعات من 14 غلفا مختلفا بين ثنائي الأطراف ومتعددها.

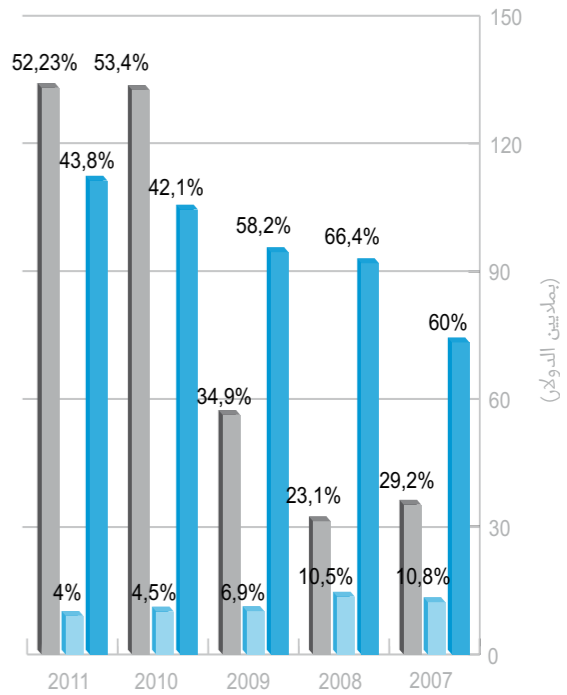
لقد ورد العديد من هذه الأفكار في نص الموقف الموحد للاتحاد الأوروبي المقدم في إطار المنتدى الرفيع المستوى الرابع حول فعالية المعونات<sup>19</sup>، كما أنها ذكرت أيضا في البيان الصادر عن المنتدى الذي عقد في بوسان في كوريا الجنوبية في أواخر 2011. وبالإضافة إلى ذلك تظهر "الصفقة الجديدة" للدول الهشة التي تم التوصل إليها بقيادة تيمور الشرقية وبمشاركة نشطة من بعض دول إفريقيا كجنوب السودان المستقلة حديثا، من اعتماد مصطلح كان منذ سنين خلت يفتقد إلى الشعبية في إفريقيا واستخدامه لمصلحتها الخاصة.

2014	2013	2012
<p>دخول إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة حيز التنفيذ (1 يناير)</p> <p>بدء تنفيذ إطار الاتحاد الأوروبي المالي متعدد السنوات 2014-2020 (1 يناير)</p> <p>الموعود النهائي الذي حدته المفوضية الأوروبية لمصدور قانون 1028 المنظم لولوج الأسواق في ضمن اتفاقية الشراكة الاقتصادية للسوق (يناير)</p> <p>الرئاسة اليونانية والإيطالية للاتحاد الأوروبي</p>	<p>قمة أفريقيا والاتحاد الأوروبي، بروكسل</p> <p>قمة مراجعة الأهداف التنموية اللفية الانتخبات الألمانية</p> <p>القمة الثانية للتعاون بين تركيا وإفريقيا</p> <p>الرئاسة الأيرلندية والليتوانية للاتحاد الأوروبي</p>	<p>انتخابات الولايات المتحدة الأمريكية (6 نوفمبر)</p> <p>الاجتماع الوزاري الخامس لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، بكين</p> <p>مؤتمر الأطراف الثامن عشر، قطر (26 نوفمبر - 7 ديسمبر)</p> <p>انتخابات الولايات المتحدة الأمريكية (6 نوفمبر)</p> <p>الاجتماع الوزاري الخامس لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، بكين</p> <p>مؤتمر الأطراف الثامن عشر، قطر (26 نوفمبر - 7 ديسمبر)</p> <p>الرئاسة القبرصية للاتحاد الأوروبي</p>

2012
<p>الانتخابات التكنية (4 أغسطس)</p> <p>تصويت البرلمان الأوروبي على قانون لوج الأسواق في إطار اتفاقية الشراكة الاقتصادية (2 يوليو)</p> <p>العرض الأول للسياسة الزراعية المشتركة (الفصل الثاني 2012)</p> <p>مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة (يونيو 4-6)</p> <p>قمة مجموعة العشرين برئاسة المكسيك، لوس كابوس، باجا كاليفورنيا</p> <p>الرئاسة القبرصية للاتحاد الأوروبي</p>



## الرسم البياني 1: تركيبة ميزانية الاتحاد الإفريقي

المصدر: مقبّس من كواسي (2011)<sup>23</sup>

- الميزانية التشغيلية: تغطيتها بالكامل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي
- ميزانية البرامج: مساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي
- ميزانية البرامج: مساهمات شركاء التنمية

سيحض عدد من الدول مؤتمر الاتحاد الإفريقي لـ2012 وهي تتمتع بموقع اقتصادي قوي حيث ستكون إصلاحات مناخ الأعمال المحلية قد أتت أكلها<sup>24</sup>. ورغم انتعاش الدول الإفريقية عن طريق زيادة الاستثمار وارتفاع أسعار السلع عالميا تبقى التجارة فيما بينها ضئيلة ولا تمثل غير قرابة 12% من إجمالي التجارة وهي نسبة أقل بكثير من التوجه السائد في المناطق الأخرى. وهذا بالتأكيد أحد الأسباب الرئيسية لتلكؤ إنتاجية القارة الإفريقية وقلة تنوع صادراتها. علاوة على ذلك، حين تقوم دول إفريقيا بمعاملات تجارية فيما بينها فغالبا ما تنطوي تلك المعاملات على منتجات مصنعة لا غير. ومن ناحية أخرى، فإن إفريقيا تستطيع تعزيز أمنها الغذائي عن طريق إنجاز مزيد من المعاملات التجارية الإقليمية. وبالتالي، فإن ذلك يوفر مبررا إضافيا قويا للسعي وراء الاندماج الإقليمي كوسيلة لتعزيز قدرة إفريقيا على التغلب على مشاكلها. زيادة على ذلك، ومع نمو الطبقة المتوسطة هناك، فإن مستوى الطلب سيرتفع من ناحية المستهلكين دون شك مما سيؤدي بدوره إمكانية إجراء عمليات تجارية أوسع فيما بين الدول الإفريقية.

فيما يتعلق بمشاريع الاندماج الاقتصادي والسياسي الطموحة فإن القارة تصطدم بعراقيل عرفتها سابقا<sup>25</sup>. لكي تضمن السلطات المصادقية والقدرة على إقناع قطاع الأعمال الأكثر اطلاعا يوما بعد يوم، فإنه عليها الاستفادة من الزخم السياسي لمؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي المنعقد عام 2012 والتحرك سريعا للكشف عن مزيد من التفاصيل الفنية. ويكمن التحدي الرئيسي هنا في تحقيق التوازن بين هدف الاندماج على مستوى القارة، وهو هدف بعيد المدى، وبين مخاوف عملية عاجلة. وتتمثل الخطوة الأولى في هذا الاتجاه في التخلص من الروتين الإداري على الحدود. أما العقبات العملية فإنه لا يتم طبعاً التغلب عليها بمجرد إصدار إعلان سياسي من طرف الاتحاد الإفريقي الذي لا يملك تفويضا رسميا يلزمه بعمليات التطبيق ولا يتمتع أيضا بالقدرة الكافية على تنفيذ برامج كبيرة تشارك فيها الدول الأعضاء. ورغم أن مقترحات تم تقديمها للمؤسسات الجديدة على مستوى القارة من أجل مباشرة نقاشها إلا أنه من المرجح أن يكون تأثيرها محدودا جدا. فالعمل التنفيذي الحقيقي يبدأ دائما على مستوى الحكومات الوطنية ويتوقف أيضا في أغلب الأحوال عند نفس المستوى.

لا تتقدم بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية بسرعة كافية في ما يخص قضية الاندماج، ولكن هناك أمل في إحراز تقدم ملموس بهذا الخصوص في القريب العاجل. فهناك ستة وعشرون بلدا في شرق وجنوب إفريقيا تجري حاليا عملية تفاوض بشأن اتفاقية "ثلاثية" مستحدثة تخص التجارة، وقد وصلت هذه العملية الآن إلى مرحلة فنية بحته ومن المقرر استكمالها في أوائل سنة 2013<sup>26</sup>. يتوقف التقدم في مجال التجارة في غرب إفريقيا على تسوية بعض القضايا العالقة مثل توحيد الضرائب في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإيجاد حل لمشكلة الانتقائية فيما يتعلق بالعضوية في اتفاقية الشراكة الاقتصادية التي تشكل تهديدا حقيقيا للمكتسبات الأخيرة. وفي هذا الإطار، فإن جميع المناطق تواجه تحديا حقيقيا بشأن وضع آليات قوية لضمان تنفيذ التزاماتها. وتتراوح الخيارات بين التعويضات المالية وصناديق دعم التصحيح وبين إطارات لتسوية النزاعات ولفرض عقوبات بشأن عدم الامتثال. ولا تقل أهمية عن ذلك متابعة المحاولات الرامية إلى معالجة قضية الحواجز غير الجمركية والتفغات الموجودة في البنية التحتية على مستوى القارة عموما. ويمكن لمزيج بين المساعدات مقابل التجارة ذات أهداف محددة وموارد مالية أكثر انتشارا أن تدعم البنى التحتية وتذلل العقبات التي تعيق الممرات التجارية الرئيسية.

## الأمن الغذائي

لقد ارتفعت الأسعار العالمية للأغذية إلى مستويات غير مسبوقة خلال الفترة ما بين 2008 إلى 2011<sup>27</sup>؛ ومن المتوقع أن يظل ثقل الأسعار سمة من سمات الأسواق الزراعية في المستقبل<sup>28</sup>. تمثل أزمة الغذاء في القرن الإفريقي أحدث التنبهات على الأمساءة التي تتمثل عمليا في الحكم الفاسد والإهمال الهيكلي للزراعة وعدم ملائمة الإمدادات ومحدودية فرص الوصول إلى المنتجات الزراعية بالإضافة إلى عدم السيطرة على أسعار المواد الغذائية. وفي ما يخص المناطق الأخرى، فقد صدر إنذار جديد بشأن أجزاء من الساحل، ورغم ذلك يبقى الفشل العالمي في معالجة الجذور الاجتماعية والسياسية المعقدة لمشكلة انعدام الأمن الغذائي مستمرا؛ وبالتالي فستبقى التنمية الزراعية في إفريقيا على رأس جميع جداول الأعمال في عام 2012.

لقد تم اتخاذ العديد من القرارات الهامة المتعددة الأطراف في عام 2011 من أجل تحسين وضعية الأمن الغذائي وستكون المهمة الموالية هي التنفيذ الفعلي لتلك القرارات على المستويين الإقليمي والوطني. إن مجموعة العشرين ماضية قدما في مساندة اقتراح قدمه وزراء الزراعة في المجموعة يقضي بإنشاء مخزون أغذية احتياطي للطوارئ نو طابع تجريبي لمصلحة غرب إفريقيا، على أن يبدأ تفعيله على الأرجح خلال عام 2012. وسيطلب ذلك من المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ومن أعضائها تنسيق الاحتياطات الموجودة وإنشاء آلية إدارية مناسبة من أجل نقل الإمدادات الغذائية إلى المحتاجين في أوقات الشح. ويتيح البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا فرصا جديدة للابتعاد عن قيادة العمل على النحو المعتاد.

ويوفر هذا البرنامج بصفته نايعا من الداخل، وسيلة متاحة أمام الحكومات الوطنية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لخلق وقيادة العديد من البرامج الزراعية الوطنية والإقليمية. لقد شددت وكالة التخطيط والتنسيق التابعة لبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا على ضرورة أن تصبح الحكومات الوطنية مسؤولة بالدرجة الأولى أمام مواطنيها ومزارعيها وليس أمام الوطنية والحالات التنمية التي تمول قطاع الزراعة<sup>29</sup>. وفي الظرفية الحالية، فإن اعتماد إفريقيا على ذاتها يعتبر أكثر أهمية من أي وقت مضى حيث أن الحكومات المانحة ستصبح مضطرة إلى خفض ميزانية المساعدات. وفي هذا السياق، سيكون على الدول الإفريقية والمجموعات الاقتصادية أن تتطلع إلى أبعد من حدود مصادر التمويل التقليدية وأن تستكشف مصادر جديدة لدعم التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي الإقليمي.

تتفق غالبية العالين الأفارقة على أن الاندماج الإقليمي هو المدخل الرئيسي لتسهيل النمو الزراعي ولكن رغم ذلك ما زالت التجارة الوطنية والإقليمية وكذا المبادرات الزراعية تعتبر عمليات منفصلة عن بعضها البعض. ولكن هذا الوضع مرشح لأن يتغير بالنظر إلى التقدم المحرز في المشاورات الرامية إلى إرساء "اتفاقيات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا" التي تهدف إلى مزيد من التنسيق الإقليمي في مجال السياسات الزراعية والتجارية. وفي هذا المجال، فإن جهودا واعدة للغاية يتم بذلها في شرق وجنوب إفريقيا (وتشمل مجموعة شرق إفريقيا والمجموعة الجنوبية للتنمية الإفريقية والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا). إن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا خطوة جبارة نحو وضع القارة في موقع القيادة كما أنه فرصة لا ينبغي تفويتها.

## طريق إفريقيا إلى المستقبل

يشكل مخفف على الميزانية المخصصة للباب المعنون ب"أوروبا العالمية" وكذلك على الصندوق الأوروبي للتنمية. كما أن هناك تساؤلات على نطاق أوسع يتم طرحها الآن حول المساعدات التنموية العمومية. بعض الدول الأعضاء تعارض مقترح المفضضة الأوروبية القائل بأن يتم تمرير 15% من المساعدات التنموية العمومية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي عن طريق ميزانية الاتحاد الأوروبي والصندوق الأوروبي للتنمية كما كان الحال سابقا<sup>30</sup>. وتفضل أن تحتفظ بالمزيد من أجل برامجها الثنائية الخاصة. ومن ناحية أخرى، فإن مخاوف إضافية تم التعبير عنها فيما يخص المستوى العام للمساعدة التنموية تحديدا. ووفقا لآخر الأرقام فإن المساعدات التنموية لم تعد تتزايد بالنسبة للاتحاد الأوروبي كمجموعة؛ فالدول التي تضررت بشدة من أزمة اليورو ستواجه صعوبات جمة في تبرير زيادة المساعدات التنموية العمومية. أما بالنسبة لأوروبا ككل، فإنه قد يكون من الصعب الحيلولة دون ترجمة ضغط الميزانيات إلى خفض في وسائل التنمية ومراجعة للطموحات العالمية.

سوف تضطر مؤسسات الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية العام إلى إيجاد أرضية مشتركة تجمع بين الدول الأعضاء وبين البرلمان الأوروبي في ما يتعلق بالإطار المالي متعدد السنوات. ومن المقرر اعتماد مقترحات تشريعية خاصة بالآليات المالية للميزانية والبرمجة خلال العام 2013 ليبدأ التنفيذ في 2014.

## السياسة الزراعية الموحدة

لا تعطي مقترحات الإصلاح<sup>31</sup> المقدمة من طرف المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بالسياسة الزراعية الموحدة لمرحلة ما بعد 2013 انطباعا بأن أوروبا في طور مراجعة الثوابت القديمة إطلاقا. ففي هذا المجال تحديدا، يفرض مصالح الاتحاد الأوروبي سيطرتها بوضوح كما في السابق تماما حيث يتم الإبقاء على الهيكل الحالية التي تسمح بتوجيه غالبية التمويلات على شكل مدفوعات مباشرة للمزارعين الأوروبيين. وقد دعت لفترة طويلة منظمات غير حكومية وكذلك أكاديميون إلى اختيار نهج "الإفئجار الكبير" لإحداث التغيير الذي سيؤدي إلى انخفاض معتبر في نسبة المدفوعات المباشرة واتخاذ تدابير أفضل توجيهها وأكثر تمثيا مع الحرص العالمي على الاستدامة. ولكن مع الأسف، فإن مثل هذا المسار غير مرجح حاليا على الإطلاق؛ وبدلا من ذلك فإن المفوضية الأوروبية قد اقترحت خطوات محدودة لجعل السياسة الزراعية الموحدة أكثر انفتاحا على الأسواق.

ومع هذا الإصلاح الأخير، يبدو أن الاتحاد الأوروبي يسعى لمواجهة تحديات الأمن الغذائي وتغير المناخ وتنسيب الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة في الوقت الذي يحاول فيه زيادة فعالية السياسة الزراعية الموحدة ومساعدة المزارعين الأوروبيين في التعامل مع عدم استقرار الأسعار أيضا. ولكن يبقى أن الجدل القائم حاليا حول الأمن الغذائي ذو محور أوروبي بحت<sup>32</sup> ينبغي نقله إلى أرضية أكثر عالمية.

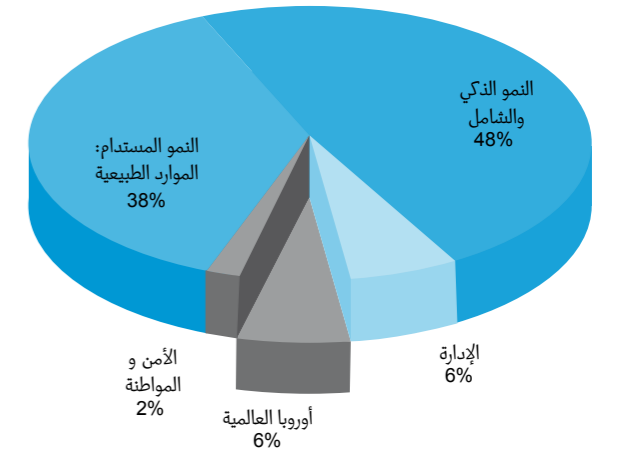
من المرجح أن ينخفض إجمالي الإنتاج الأوروبي قليلا في ظل المقترح الحالي وذلك بسبب التدابير المتخذة لصالح البيئة وإعادة توزيع المدفوعات المباشرة لمصلحة المناطق الأقل إنتاجية. ومع ذلك فإن هذه التطورات ستبقى رهن ظروف السوق<sup>34</sup>. وقد يكون اقتصاد الدول الصاعدة قادرا على الاستفادة من أي انخفاض من هذا القبيل.

ومن البديهي أن طموحات المفوضية الأوروبية لن تبقى بالتأكيد على حالها بعد إجراء المفاوضات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي. هذا وقد دعت بعض الدول الأعضاء بالفعل إلى تقليص إنفاق الاتحاد الأوروبي تمثيا مع تدابير التقشف في الداخل. ومن غير الواضح بعد ما إذا كان هذا الإجراء سيؤثر

مع وجود ميزانية الاتحاد الأوروبي المقبلة ذات السنوات المتعددة قيد النقاش ووجوب اتخاذ قرارات حاسمة خلال عام 2012، أصدرت المفوضية الأوروبية مقترحا بإنشاء برنامج لعموم إفريقيا هو عبارة عن غلاف مالي أوروبي تابع لوحدة التعاون من أجل التنمية يهدف إلى التغلب على عدم وجود آلية مالية مخصصة لتنفيذ الإستراتيجية الإفريقية الأوروبية المشتركة. وفي حين أن هذا يختلف عن المقترح الإفريقي بإنشاء هيئة اندماج إفريقية إلا أنه يمكن اعتباره خطوة جسيمة إلى الأمام في سياق التزام الاتحاد الأوروبي "بمعاملة إفريقيا باعتبارها كلا غير مجزا" حتى وإن كانت تغطية الآلية الأوروبية الخاصة بالجوار لشمال إفريقيا لا تزال ضمن برمجة ميزانية 2014-2020.



## الرسم البياني 2: الإطار المالي متعدد السنوات 2014-2020



## مقترح المفوضية الأوروبية للإطار المالي متعدد السنوات 2020-2014

- النمو الذكي والشامل (مثال: صناديق التكافل)
- النمو المستدام: الموارد الطبيعية (مثال: السياسة الزراعية الموحدة)
- الأمن والمواطنة
- أوروبا العالمية
- الإدارة

## المجموع ضمن الإطار المالي متعدد السنوات

الصندوق الأوروبي للتنمية الحادي عشر  
المجموع الإجمالي

## مبلغ (مليون يورو)

490,908  
382,927  
18,535  
61,973  
62,629

1,016,972

34,276  
1,051,248

للسياسة التجارية الأوروبية الذي ينفاد بقوة نحو الثنائية خصوصا بالتعاون مع اقتصاد الدول الصاعدة. وبمنعه دولا مثل ماليزيا والبرازيل من الاستفادة من النظام العام للأفضلية، فإن الاتحاد الأوروبي يرسل إشارة قوية إلى الدول النامية الصاعدة مفادها وجود ثمن يجب دفعه من أجل الحصول على أفضلية الولوج إلى الأسواق الأوروبية وذلك الثمن هو مبدأ المعاملة بالمثل. لقد أثر تحول محور الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى وجود توجه سياسي واضح نحو اتفاقيات تجارة حرة متبادلة، على إصلاح النظام المذكور. ومع ذلك فقد تعاني ناميبيا وبنسوانا والغابون من استبعادها من النظام العام للأفضلية على مستوى القارة الإفريقية؛ وإذا لم توقع هذه الدول اتفاقيات شراكة اقتصادية فإنها ستفقد أي نوع من الأفضلية بخصوص الولوج إلى الأسواق الأوروبية.

تعتبر هذه القضية مجالا آخر يقف فيه البرلمان الأوروبي على قدم المساواة مع مجلس الإتحاد الأوروبي. ولقد تم إقرار تقديم مقترح المفوضية الأوروبية المتعلق النظام العام للأفضلية للتصويت خلال جلسة عامة في أوائل عام 2012. كما أن هذا الإصلاح يأتي بمثابة اختبار لقدرة الجهات المعنية في الدول النامية على التكيف مع ظرفية ما بعد لشيونة ولمدى تمتكهن من الآليات المناسبة لتوصيل أصواتهم وآرائهم. كما أنه بالمقابل سيوضح كيفية تعاطي أوروبا مع محاولة التوفيق بين أجندتها للتنمية ورغبتها في فتح أسواق في الجنوب أمام صادراتها الخاصة.

## اتفاقيات الشراكة الاقتصادية

يجب على الاتحاد الأوروبي، عندما يضغط من أجل الدفاع عن مصالحته في إطار مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية التي تم إحياءها مؤخرا، أن يتذكر أن عليه التكيف مع النسق الإفريقي المتغير. فبعد انقضاء عشر سنوات من التلّك في المفاوضات، فإن ملحمة اتفاقية الشراكة الاقتصادية قد شهدت تحولا جديدا تماما، حتى وإن لم يكن غير متوقع بالكامل. لقد قررت المفوضية الأوروبية أن يكون عام 2014 موعدا لانقضاء فترة عمل النظام المحدد لولوج الأسواق (MAR 1528) الذي يمنح مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي أفضلية لوج مؤقتة إلى الأسواق الأوروبية. وستشهد الدول التي لا تظهر رغبة بارزة في المصادقة على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الخاصة بها والعمل على تنفيذها أثناء فترتها المؤقتة انتهاء وولوجها إلى الأسواق معفية من الرسوم ومن المحاصصة<sup>37</sup>. تم

وضع النظام 1528 المحدد لولوج الأسواق أصلا كإجراء وسطي يوفر مستوى معيناً من الاستقرار حيث أن مناطق دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي قد أجرت مفاوضات أفضت إلى الانتقال من نظام أفضلية لومي إلى اتفاقية الشراكة الاقتصادية. إن إقرار موعد لإنهاء إجراء كان الهدف منه دائما مؤقتا كما أن تطابقه مع تدابير منظمة التجارة العالمية مشكوك فيه أمر مفهوم جدا من طرف الإتحاد الأوروبي لا سيما بالنظر إلى بطء وتيرة المفاوضات.

لكن معظم البلدان المتضررة مشتركة في نفس الوقت في عمليات اندماج إقليمي؛ وفي هذا السياق تعترض بعض الدول الإفريقية على كون اقتطاعات 2014 لا تتيح سوى القليل من الوقت لتعاقب كلتا العمليتين. ويدرك الإتحاد الأوروبي جيدا أن الاندماج يستغرق الكثير من الوقت. علاوة على ذلك، فإن التوصل إلى موافق موحدة داخل مناطق معينة بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الخاصة بكل منها شرط أساسي لنجاح الاندماج الإقليمي. ونظرا لموجة الاندفاع الحديثة صوب الاندماج الإقليمي التي تضرب القارة، فإن الرهانات الآن أصبحت أكثر من مجرد الحفاظ على أفضلية الولوج إلى أسواق الإتحاد الأوروبي.

لقد تغير الزمن منذ عام 2008 عندما قدم الإتحاد الأوروبي نظام 1528 المحدد لولوج الأسواق. فقد تحول الاهتمام في إفريقيا إلى التركيز على الدول ذات الاقتصاد الصاعد في حين تشهد أوروبا حدوث ضعف في نفوذها وهي تتخبط في خضم أزمة سياسية واقتصادية حادة. فكلد القارتين تختلفان؛ ومن واجب الإتحاد الأوروبي أخذ ذلك الأمر بعين الاعتبار كبادرة لمفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المقبلة.

وما زال على البرلمان الأوروبي أن يناقش هذه المسألة؛ وعلى غرار الإصلاح المقبل للنظام العام للأفضلية، فسيصوت البرلمان على هذا الإجراء على الأرجح في 2012. وكما هو الحال بالنسبة للنظام العام للأفضلية والسياسة الزراعية الموحدة، فسيتم التدقيق في الدور الجديد للبرلمان الأوروبي وسيتم ذلك فرصة بالنسبة للجهات المعنية من أجل التأثير على مسار المفاوضات.

**الإستراتيجيات المندمجة للأمن والتنمية**  
إن المذهب الأوروبي الجديد القائم على "المال مقابل القيم" يتضح بشكل أفضل من خلال الطريقة التي تتعامل بها أوروبا مع الدول الإفريقية المضطربة التي يمكن أن تشكل تهديدا لمصالحها. فقد اعتمد مجلس الإتحاد الأوروبي في أكتوبر 2011 إستراتيجية مندمجة للأمن والتنمية في منطقة الساحل كما أقر في نوفمبر 2011 إطارا استراتيجيا مائلا خاصا بمنطقة القرن الإفريقي.

وتأتي الأخطار النابعة من تلك المناطق كالإرهاب والمتاجرة بالمخدرات والمتاجرة بالبشر وأنواع الجريمة المنظمة الأخرى مثل القرصنة على قائمة الأولويات بالنسبة للإتحاد الأوروبي. وتتركز إستراتيجية الساحل اهتمامها بشكل ضيق نسبيا على الأمن وعلى مصالح الإتحاد الأوروبي بينما يتميز الإطار الخاص بمنطقة القرن الإفريقي بشمولية أكثر من حيث اعتماد مقاربات تقليدية في ما يتعلق بالتنمية. ومع ذلك فإن التركيز الكبير لهذا الأخير على جانب الأمن يمثل تحولا في النهج الذي يعتمده الإتحاد الأوروبي تجاه منطقة القرن الإفريقي التي استضافت، منذ عام 2008، أول عملية لبحرية الإتحاد الأوروبي وهي قوة الإتحاد البحرية المكافحة للقرصنة في الصومال. ويمكن اعتبار هذا الربط بين أجندة الأمن وأجندة التنمية خطوة جديدة نحو مزيد من الاتساق في العمل الأوروبي الخارجي. ومع ذلك يتخوف البعض في قطاع التنمية من احتمال تقويض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية. ويبرز هنا سؤال وارد: أفرُّ مَن الذي تسعى النظم الجديدة إلى تعزيزه؟ أهو أمن الإتحاد الأوروبي ومواطني الإتحاد الأوروبي أم أمن الدول الشريكة للإتحاد الأوروبي أم أمن الأفراد في المنطقة؟<sup>38</sup>

يوجد هناك قاسم مشترك آخر بين النظامين المذكورين آنفا وهو كون الإتحاد الأوروبي قام بصياغتها بشكل أحادي. ويتوقع بموجبهما تفاعل الجهات المحلية والإقليمية بخصوص أهداف السياسة المحددة رغم أن الفاعلين الأفارقة لم تتم استشارتهم البتة. ويأتي هذا الأمر مخالفا لمنهج "الشراكة المتبادلة" المعتمد في إستراتيجية إفريقيا وأوروبا المشتركة وكذلك للتصريحات المعلنة لهيئة العمل الأوروبي الخارجي حول "وضع الشعوب الإفريقية في صميم السياسات"<sup>39</sup>. علاوة على ذلك، فقد أعرب الإتحاد الأوروبي مرارا عديدة عن رغبته في مساعدة خليج غينيا في مجال الأمن البحري<sup>40</sup>. ويزايد فشل المقترحات بضم منطقة الساحل وخليج غينيا في خطة العمل الثانية لإستراتيجية إفريقيا-أوروبا المشتركة في قمة إفريقيا والإتحاد الأوروبي الأخيرة المخالوف الموجودة بشأن المصالح المتبادلة في إطار إستراتيجيات الإتحاد لهذه المناطق.

يعرب الإتحاد الأوروبي في كثير من الأحيان عن اهتمامه الخاص بمناطق معينة من خلال تعيينه لممثل خاص هناك. وإنطلاقا من ذلك، تطورت الإستراتيجية الجديدة الخاصة بمنطقة القرن الإفريقي بالتوازي مع إنشاء منصب جديد لممثل خاص بالمنطقة؛ وقد تم أيضا تعيين ممثل خاص بمنطقة البحيرات الكبرى رغم حدوث بعض التردد. ويمكن التحدي بالنسبة للأفارقة في تلك المناطق في حتمية الإصرار على مصالحهم الخاصة في مواجهة مصالح الإتحاد الأوروبي الأمنية.

## خطة العمل الخاصة بالهشاشة والأمن والتنمية

تلعب العداقة بين الأمن والتنمية هي الأخرى دورا هاما في الإستراتيجيات المتعلقة بهشاشة الدول. دار بين مسؤولي الإتحاد الأوروبي ومؤخرا أثناء "أجندة التغيير" الخاصة بالمفوضية الأوروبية حديث عن محاولة جديدة لوضع خطة عمل للإتحاد الأوروبي حول الهشاشة

والأمن والتنمية ليتم التصديق عليها خلال سنة 2012. سيكون بإمكان خطة العمل تلك أن توفر معلومات حول الكيفية التي تعتمز الهياكل المؤسسية الأوروبية الجديدة أن تنتهجها لتحقيق توافق بين القيم المتعلقة بالأمن وبين المصالح؛ ومن المتوقع أن تتأسس على مشروع خطة عمل حول الهشاشة تم إنجازها في 2009 وقدمته المفوضية الأوروبية ومجلس الإتحاد الأوروبي بشكل مشترك قبل أن يتم التخلص منه.

ومن المرجح أن تكون أية خطة عمل جديدة أكثر مراعاة للشرح الموجود بين قيم ومصالح الإتحاد الأوروبي وإلى احتياجات الشعوب التي تعيش في البيئات الهشة. هناك العديد من التجارب التي تمكن الاستفادة منها كالخطط الفاشلة لبناء الدول وتدخلات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي الإضافية في الوضعيات التي تطبعها الهشاشة. ويمكن أن يعطي تأسيس برمجة التدخلات على تحليل دقيقة ووافية للصراعات، بالإضافة إلى مساهمات أكاديمية رئيسية في هذا الموضوع قيمة إضافية لخطة العمل تلك. ونظرا لتركيز دول السبعة عشر على الشراكة ومبدأ المعاملة بالمثل، فإنه بإمكان الدول الإفريقية التي تندرج تحت تعريف واسع ومتغير لمفهوم "الوضعية الهشة" أن تحظى بفرصة للتعبير عن احتياجاتها وأولوياتها علنا حتى قبل أن تتم المصادقة على خطة عمل الإتحاد الأوروبي الجديدة.

## المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ

يملك الإتحاد الأوروبي مصلحة أكيدة في عقد الاتفاق الدولي حول تغير المناخ. ففي 31 ديسمبر 2012 ستنتهي فترة الالتزام ببروتوكول كيوتو الأولي؛ ويتعبير آخر سيتم بذلك فقد الإطار الدولي الوحيد الذي يفرض على الدول المتقدمة أهدافا ملزمة بشأن خفض نسب انبعاث الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري. وقد عقد المؤتمر السابع للأطراف الموقعة على إطار اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ في دربان أواخر 2011 دون التوصل إلى عقد اتفاقية جديدة ملزمة قانونا. ولكن حصيلة ذلك المؤتمر، وهي عبارة عن إعلان سياسي من قبل جميع الأطراف البالغ عددهم 194، يعني بالتأكيد أن كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء

تعترف بالمسؤولية عن تغير المناخ كما أنه يقر اعتراف هذه الدول التوصل إلى اتفاق ملزم قانونا بحلول 2015 ويدخل حيز التنفيذ في عام 2020. وخلافا لما حصل في كيوتو، فإن الفكرة هي أنّ الاتفاق لن يفرق بين الدول النامية والدول المتقدمة. فقد أدى ذلك التمييز الذي فرض على الدول المتقدمة خفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون ولكن ليس على كبار الدول المتسببة في التلوث كالصين مثلا إلى انسحاب كندا المبكر من اتفاقية كيوتو. وفي الوقت نفسه، فإن طول الأمد في انتظار التوصل إلى إرساء اتفاق جديد ينطوي على مجازفة كبيرة يمكن بموجبها فقدان فرصة تجنب مستويات خطيرة من تغير المناخ.

على صعيد أكثر ايجابية، فقد قدم مؤتمر الأطراف الموقعة على إطار الأمم المتحدة حول تغير المناخ السابع عشر مثلا على كيفية انحياز الإتحاد الأوروبي - في مصلحته الخاصة - إلى الدول النامية ودول الجزر الصغيرة للتمكين من إنشاء صندوق المناخ المناصر للبيئة الذي يعول الأنشطة الرامية إلى تخفيف وقع تغير المناخ والتكيف معه ونقل التكنولوجيا كذلك. وسيتم نقاش قضية تغير المناخ في المحافل المقبلة التالية: مؤتمر ريو 20+2 في يونيو، ومؤتمر الأطراف الموقعة على إطار الأمم المتحدة حول تغير المناخ الثامن عشر في نوفمبر 2012، وكذلك فإنه من المتوقع أن يصدر الإتحاد الأوروبي تصريحات<sup>41</sup> عديدة كتمهيد لتلك الاجتماعات.

## إعادة النظر في شراكة أوروبا وإفريقيا

احتفل العديد من البلدان الإفريقية خلال العام 2011 بمرور نصف قرن على استقلالها. وقد طرأت على مدى تلك السنوات الخمسين تغييرات جوهرية عديدة على مستوى أوروبا وكذلك على مستوى إفريقيا ليس أقلها إنشاء مؤسسات تشمل عموم القارة. وتؤثر في الواقع الأحداث الجيوسياسية كالحرب الباردة ومؤخرا الحرب على الإرهاب على علاقات أوروبا وإفريقيا بقدر ما تفعل علاقاتهما التاريخية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تغيرت نماذج التنمية أيضا. أما من ناحية المساعدات، فقد تم تدفق أكثر من 56 مليار يورو<sup>42</sup> انطلاقا من أوروبا نحو إفريقيا؛ وقد كانت القيم والمصالح تلعب دورا طوال الوقت في هذا الصدد. وبغض النظر عن إحراز بعض التقدم الفعلي، فإن فعالية المساعدات المقدمة لإفريقيا تواجه في الوقت الراهن تحديا حقيقيا من طرف النموذج الاقتصادي للدول الصاعدة. ويشير النمو الاقتصادي لتلك الأقطار الذي يتميز بغياب أي علاقة بينه وبين أجنحة المساعدات ونماذج التنمية إلى احتمال وجود تغييرات غير متوقعة كما أنه يؤكد على أهمية الاعتماد على الذات وتقرير المصير.

"يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة

والحقوق. ويجب عليهم... أن يعاملوا بعضهم البعض بروح أخوية."

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 1

يوفر نموذج تلك الأقطار قبلة جديدة للفاعلين الأفارقة في إطار بحثهم عن مسار لتحقيق للنمو والاستقلالية. وبالتالي، فإن مسار التنمية السائد حاليا أصبح يتيح هامشا أكبر من المبادرة كما أنه يركز على فكرة الشراكة في حين تسعى الدول الإفريقية إلى التعلم من زملائها في الجنوب.

فيما يخص القيم، هناك التزام واضح من طرف الإتحاد الأوروبي بشأن السلم والتضامن والنهوض بالتنسيق بين المانحين والاندماج الإقليمي، واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفقر ودعم الدول الأكثر فقرا في العالم، إضافة إلى الالتزام بتفضيل الشعوب على المؤسسات. ولكن الجديد هنا هو كون الالتزامات الأوروبية هذه مشروطة بتعهدات الدول الشريكة بتبني قيم الحكم الرشيد؛ وبعبارة أخرى، فإن الطريقة التي يعتمدها الإتحاد الأوروبي من أجل إيصال مبادئه إلى الخارج في

"يأخذ الإتحاد [الأوروبي] أهداف التعاون من أجل التنمية

بعين الاعتبار خلال عمليات تنفيذ السياسات التي

يملكها التأثير على البلدان النامية."

المعاهدة حول عمل الإتحاد الأوروبي، المادة 208، 1

طور التغيير حاليا. فقد أصبحت المشروطة الآن جلية ومباشرة أكثر في إطار رزمة السياسة الخارجية، كما ستتم مكافأة الشركاء الأكثر التزاما بتوفير المزيد من الموارد لهم. وفي حال أحل أحد الشركاء بالتزاماته، فقد أعرب الإتحاد الأوروبي بوضوح عن عزمه في تلك الحالة تخفيض أو حتى قطع التمويل أو الميزات الأخرى التي يتمتع بها الشركاء كولوج الأسواق على سبيل المثال.

يتبع إصلاح النظام العام للأفضلية التوجه الحالي

لا تزال هناك أسئلة كثيرة قائمة. كيف يضمن الإتحاد الأوروبي في المستقبل تحقيق التماسك في مختلف مجالات العمل الخارجي؟ هل سيراعي الإتحاد الأوروبي فعلا قيمه قبل مصالحه؟ كيف ستترقي أوروبا إلى مستوى التزامها باتساق السياسات من أجل التنمية؟ هل يتطابق "مفهوم الحكم الرشيد" في أوروبا وفي إفريقيا أم أن أوروبا تخاطر بإقامة إطار تنمية متعصب للغاية، ذو مقاس واحد يناسب الجميع؟ كل هذا مع العلم أن الشركاء الأفارقة قد ينظرون إلى السعي وراء القيم باعتباره يحمل في طياته ملامح مقاربات أوروبية من الماضي لم تكن تلقى أي ترحيب.

وتزداد هذه الأسئلة أهمية في الوقت الذي تتحرك فيه القارة الإفريقية نحو المزيد من الاعتماد على الذات. لقد تم إحراز تقدم حقيقي كبير في عام 2011، ويبدو أن إجماعا جديدا للإتحاد الإفريقي بخصوص القيم الإفريقية المشتركة قد بات وشيكا، وليس مستحيلا أن تقوم إفريقيا في أجل غير بعيد بإرساء معايير خاصة بها مرفقة على الأرجح بألية تقييم للحكامة خاصة بها هي الأخرى يتم استخدامها من طرف الشركاء الدوليين.

تضع المؤسسات الإفريقية الاندماج الإقليمي على قائمة إستراتيجيتها الرامية إلى تحقيق المزيد في مجال التجارة والحكم الرشيد والسلام والأمن الغذائي وتعبئة الموارد. ويعتزم العديد من الأفارقة تحقيق النمو بعيدا عن المساعدات وتشجيع التعاون بين دول الجنوب. ورغم ذلك، تبقى القضية الأساسية عالقة، ألا وهي تعبئة الموارد المحلية سواء كان ذلك على المستوى

العالم، بما في ذلك الإنفاق التدريجي للقيود على التجارة الدولية".

معاهدة لشبونة، المادة 21، 2 (هـ)

تضع المؤسسات الإفريقية الاندماج الإقليمي على قائمة إستراتيجيتها الرامية إلى تحقيق المزيد في مجال التجارة والحكم الرشيد والسلام والأمن الغذائي وتعبئة الموارد. ويعتزم العديد من الأفارقة تحقيق النمو بعيدا عن المساعدات وتشجيع التعاون بين دول الجنوب. ورغم ذلك، تبقى القضية الأساسية عالقة، ألا وهي تعبئة الموارد المحلية سواء كان ذلك على المستوى

العالم، بما في ذلك الإنفاق التدريجي للقيود على التجارة الدولية".

معاهدة لشبونة، المادة 21، 2 (أ)

تطورا مقترح برنامج الدول الإفريقية في مفاوضات الإطار المالي متعدد السنوات التي سيتم إجرائها خلال هذا العام.

لم يكن عمل الإتحاد الأوروبي الخارجي منفصلا قط عن مصالحه، شأنه في ذلك شأن أي فاعل نا سيادة. أكدت أوروبا التزامها بمواصلة هدف تحقيق الحكم الرشيد والسلام والتضامن عبر سياسات مؤسسة على القيم بالإضافة إلى المساهمات المالية. ولكن هذا الهدف يمكن تقويضه بسهولة شديدة كما حدث في الماضي. ومن الأمثلة الدالة على ذلك استمرار حماية المزارعين الأوروبيين ضمن الإصلاح الجاري للسياسة الزراعية الموحد، والخسارة الوشيكة لأفضلية ولوج الأسواق بالنسبة لبعض الدول الإفريقية بسبب إصلاح النظام

العالم، بما في ذلك الإنفاق التدريجي للقيود على التجارة الدولية".

معاهدة لشبونة، المادة 21، 2 (هـ)

تضع المؤسسات الإفريقية الاندماج الإقليمي على قائمة إستراتيجيتها الرامية إلى تحقيق المزيد في مجال التجارة والحكم الرشيد والسلام والأمن الغذائي وتعبئة الموارد. ويعتزم العديد من الأفارقة تحقيق النمو بعيدا عن المساعدات وتشجيع التعاون بين دول الجنوب. ورغم ذلك، تبقى القضية الأساسية عالقة، ألا وهي تعبئة الموارد المحلية سواء كان ذلك على المستوى

العالم، بما في ذلك الإنفاق التدريجي للقيود على التجارة الدولية".

معاهدة لشبونة، المادة 21، 2 (أ)

## إحالات

1. إرنست ويونغ 2011. حان الوقت لأفريقيا. استطلاع رأي إرنست ويونغ حول جانبية أفريقيا الخاص ب عام 2011.
2. المفوضية الأوروبية. 2011. "زيادة تأثير سياسة الاتحاد الأوروبي التنموية: أجنحة للتغيير". اتصالات (2011) رقم 637 نهائي.
3. هـ. كلافيرت وإ. كويب و ج. فان سيترز. 2011. "النمو الشمولي والتنمية المستدامة: نحو سياسة أكثر حداثة للإتحاد الأوروبي في التنمية؟" لمحات عن المفاوضات التجارية، 2 (10)، أبريل.
4. الإتحاد الأوروبي. 2011. "إستراتيجية جديدة بشأن الجوار المتحول". بيان مشترك بين الممثلة السامية للإتحاد للمكلفة بشؤون السياسة الخارجية والأمن و بين المفوضية الأوروبية، اتصالات رقم (2011) 303، 25 مايو.
5. وفقا للبيان المشترك، اتصالات (2011) 303، "فإن زيادة دعم الإتحاد الأوروبي لجيرانه مشروط". (تأكيد المؤلف)
6. المرجع نفسه.
7. المفوضية الأوروبية 2011. استجابة الإتحاد الأوروبي للربيع العربي: زمة دعم جديدة لشمال أفريقيا والشرق الأوسط. بيان صحفي، 27 سبتمبر 2011.
8. بيان مشترك، اتصالات (2011) رقم 303.
9. للحصول على قائمة كاملة للبلدان المستفيدة بموجب النظام العام للأفضلية، انظر قانون المجلس (المفوضية الأوروبية) رقم 732/2008، الملحق الثالث. ن. ويستكوت. (مدير عام هيئة العمل الخارجي الأوروبي بأفريقيا) 2011. إطار جديد للعلاقات الأوروبية مع إفريقيا. خطاب أمام مؤتمر المعهد الأوروبي للدراسات الأمنية حول سياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية في أفريقيا بعد لشبونة، 18 أكتوبر 2011
11. المفوضية الأوروبية. 2011. اتصالات رقم 840 نهائي. مقترح بشأن قانون للبرلمان الأوروبي والمجلس يقر آلية لتمويل التعاون من أجل التنمية. 7 ديسمبر 2011.
12. مفوضية الإتحاد الإفريقي. 2011. "هيكلية الحكامة في أفريقيا". الحكامة في إفريقيا، 1 (1): 8.
13. مفوضية الإتحاد الإفريقي. 2011. "هيكلية الحكامة في أفريقيا". الحكامة في إفريقيا، 1 (1): 8.
14. الإتحاد الإفريقي. 2011. "نحو المزيد من الوحدة والاندماج من خلال القيم المشتركة". إعلان حول موضوع القمة، 30-31 يناير.
15. في عام 2011 واجهت القارة 43 صراعا عنيفا، كلها قائمة داخل الدول، وعددا مماثلا من الصراعات الدفينة.
16. المفوضية الأوروبية. 2011. منشأة السلم الإفريقي. المفوضية الأوروبية [على الإنترنت]. انظر أيضا المجموعة الأوروبية - مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي. 2009. التعاون فيما بين دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي - الصندوق الأوروبي للتنمية العاشر: وثيقة إستراتيجية وبرنامج إرشادي متعدد السنوات 2013-2008. بروكسل: المفوضية الأوروبية/دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي.
17. هي الفرقة الاحتياطية في شرق أفريقيا، وفرقة المجموعة الاقتصادية في غرب أفريقيا، والمجموعة الجنوبية للتنمية الأفريقية في إفريقيا الجنوبية، وفرقة المجموعة الاقتصادية لوسط أفريقيا والفرقة الاحتياطية في شمال أفريقيا.
18. الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. 2011. "قبل بوسان: أفريقيا توضح رؤيتها للإصلاح في مجال المساعدات". بيان صحفي، 23 نوفمبر.
19. مجلس الإتحاد الأوروبي. 2011. "موقف الإتحاد الأوروبي الموحد من أجل المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة". قرارات المجلس. 14 نوفمبر.
20. راجع أنشطة المنتدى الأفريقي للتسيير الجبائي
21. مجلس الإتحاد الأوروبي. 2011. "التعاون مع البلدان النامية من أجل تعزيز الحكم الرشيد في ما يخص المسائل الجبائية". قرارات المجلس بشأن الضرائب والتنمية، 14 يونيو.
22. قسم البحث في مجموعة دول العشرين 2011. "إصلاح العمل الجماعي في مصلحة الجميع من أجل بناء مستقبلنا المشترك". البيان الختامي لقمة كان، 4 نوفمبر.
23. ر.ن. كواسي، 2011. مهمة شبه مستحيلة في غياب رؤوس الأموال أو مصادر تمويل بديلة أو تمويلات مبتكرة. نشرة الجمعة الخاصة بمفوضية الإتحاد الإفريقي، 1 (4): 46 ف.
24. أ. بيتي، 2011. "إشادة بدول جنوب الصحراء على خلفية التحرير". فاينانشيال تايمز، 20 أكتوبر يزعم ت. هارتزنبيرغ أن "الالتزامات السياسية بأجندات الاندماج الإقليمي الطموحة حسب نموذج خطي هي الأكثر تواجدا في أفريقيا".
25. انظر هارتزنبيرغ، ت. 2011. "الاندماج الإقليمي في أفريقيا- وثيقة عمل لموظفي منظمة التجارة العالمية 2011-14. ERSD، ص 18.
26. تغطي الاتفاقية الثلاثية للتجارة الحرة 26 عضواً من أعضاء مجموعة شرق إفريقيا والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا والمجموعة الجنوبية للتنمية الأفريقية. بدأت المفاوضات في يونيو 2011 مع تكليف الأعضاء بمراجعة مجموعة من الآليات التجريبية في ديسمبر 2011.
27. منظمة الأغذية والزراعة. 2011. خلفية مبادرة منظمة الأغذية والزراعة بشأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية. [على الإنترنت].
28. الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/منظمة الأغذية والزراعة. 2011. "ردود الفعل على السياسات، والدروس المستفادة، والثغرات الموجودة من 2007/2008 حتى الوقت الحاضر". الاجتماع التشاوري في مواجهة تقلب وارتفاع أسعار الغذاء في غرب أفريقيا. داكار، السنغال 6-7 أكتوبر.
29. ر. مكنداواير. 2011. "خطاب رئيسي". احتفالات جنوب أفريقيا بيوم الأغذية والتغذية 28 أكتوبر.
30. المفوضية الأوروبية. 2011. "ميزانية إستراتيجية أوروبا عام 2020". اتصالات (2011) رقم 500 نهائي، 29 يونيو 2011. انظر أيضا مقترحات ميزانية المفوضية الأوروبية الخاص بألياتها الخارجية من 2014-2020 اتصالات (2011) أرقام 837، 839، 840، 841، 842، 843 بتاريخ 7 ديسمبر 2011.
31. مجلس الإتحاد الأوروبي. 2011. "التقرير المؤقت بشأن الإطار المالي متعدد السنوات (2014-2020)". 8 نوفمبر.
32. المفوضية الأوروبية. 2011. "المقترحات القانونية للسياسة الزراعية الموحدة بعد عام 2013".
33. مزيد من المعلومات راجع كلافيرت هـ و ن. كيزر (قريباً). الارتباك بشأن إصلاح السياسة الزراعية الموحدة: تحليل لمواقف الجهات المعنية بشأن كيفية استجابة السياسة الزراعية الموحدة للتحديات العالمية. لندن: معهد ما وراء البحار للتنمية.
34. أ. ماثيوز. 2011. "سياسة الإتحاد الأوروبي الزراعية والتجارية والتنمية الموحدة في مرحلة ما بعد 2013: استعراض للمقترحات التشريعية". جنيف: المركز العالمي للتجارة والتنمية المستدامة.
35. مزيد من التحليل المعقد لتأثيرات السياسة الزراعية الموحدة بالنسبة للبلدان النامية انظر المركز الأوروبي لإدارة سياسات التنمية DP 126. "إصلاح السياسة الزراعية الموحدة من منظور PCD: هل ما زال شوكة في الحلق؟". www.ecdpm.org/dp126
36. تشكل الدراسات التجريبية في هذا. انظر ستيفنز وآخرون. (2011). أثر الفقر عبر تدرج العتبة المقترح في التصور التجاري الخاص بالنظام العام للأفضلية التجارية. معهد التنمية في الخارج.
37. إن الدول الـ 14 في منتدى الكاريبي، حتى يومنا هذا، هي الوحدة التي أبرمت اتفاقية شراكة اقتصادية إقليمية كاملة. والدول الأربعة الإضافية التي يمكن اعتبار كونها استوفت متطلبات المصادقة والتنفيذ هي مدغشقر وموريشيوس وغينيا الجديدة وجزر سيشل.
38. ذكر كل من الساحل والقرن الإفريقي في التقرير السنوي عن إستراتيجية الأمن الداخلي للإتحاد الأوروبي، اتصالات (2011) رقم 782 نهائي، 25 نوفمبر.
39. ن. ويستكوت (مدير عام خدمة العمل الأوروبي الخارجي بأفريقيا). 2011. إطار جديد للعلاقات الأوروبية مع أفريقيا.
40. أحررها في المفوضية الأوروبية. 2011. "وضع إستراتيجية بحرية لمنطقة المحيط الأطلسي". اتصالات (2011) رقم 782 نهائي.
41. بالإضافة إلى: المفوضية الأوروبية 2011. "ريو 20: نحو اقتصاد مناصر للبيئة وحكامة أفضل". اتصالات (2011) رقم 363نهائي.
42. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. 2011. لمحة عن مساعدات التنمية: الإحصاءات حسب المناطق. 2. أفريقيا.
43. انظر أن فرانسيس، وفرانك سليبر، وروي إيزبيستر (2011) دروس من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تقييم لنقل الإتحاد الأوروبي للمعدات العسكرية والأمنية إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
44. يشكل الضغط المتجدد لمصلحة مشروع ديزيرتيك للطاقة الشمسية بعد الربيع العربي مثالا على ذلك.
45. المفوضية الأوروبية. 2011. إحداه فرقة في العالم: الأوروبيون ومستقبل المساعدات من أجل التنمية. يوروباروميتر خاص 375.

تضع المؤسسات الإفريقية الاندماج الإقليمي على قائمة إستراتيجيتها الرامية إلى تحقيق المزيد في مجال التجارة والحكم الرشيد والسلام والأمن الغذائي وتعبئة الموارد. ويعتزم العديد من الأفارقة تحقيق النمو بعيدا عن المساعدات وتشجيع التعاون بين دول الجنوب. ورغم ذلك، تبقى القضية الأساسية عالقة، ألا وهي تعبئة الموارد المحلية سواء كان ذلك على المستوى

العالم، بما في ذلك الإنفاق التدريجي للقيود على التجارة الدولية".

معاهدة لشبونة، المادة 21، 2 (هـ)

معاهدة لشبونة، المادة 21، 2 (هـ)

تضع المؤسسات الإفريقية الاندماج الإقليمي على قائمة إستراتيجيتها الرامية إلى تحقيق المزيد في مجال التجارة والحكم الرشيد والسلام والأمن الغذائي وتعبئة الموارد. ويعتزم العديد من الأفارقة تحقيق النمو بعيدا عن المساعدات وتشجيع التعاون بين دول الجنوب. ورغم ذلك، تبقى القضية الأساسية عالقة، ألا وهي تعبئة الموارد المحلية سواء كان ذلك على المستوى

العالم، بما في ذلك الإنفاق التدريجي للقيود على التجارة الدولية".

معاهدة لشبونة، المادة 21، 2 (أ)



\* شكر وتقدير: يود الفريق المسؤول عن قسم التحديات أن يتقدم بالشكر إلى دولي افون-أوغيدان، وفاتن عقاد، وميليسا داليو، وهنريك كليفييرت، وأولريكا كيلينيس، ودان لوي، وجيسك فان ستييرز وكلوديا باكينز على مساهمتهم في هذه الورقة، وكذلك بول انغل، وأندرو شريف، وجان بوسويت، وفولكر هوك، وجيرت لابورت، وجان فانويكيلوم وسان بادل على التعاليق التي قدموها حول مسودات سابقة.

## قائمة الاختصارات

الصدوق الأوربي للتنمية	EDF	مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي	ACP
هيئة العمل الخارجي الأوربي	EEAS	المعونة مقابل التجارة	AfT
البرلمان الأوربي	EP	منشأة الاندماج الأفريقي	AIF
اتفاقيات الشراكة الاقتصادية	EPA	منشأة السلم الأفريقي	APF
الاتحاد الأوربي	EU	هيكل السلم والأمن الأفريقي	APSA
القوة البحرية للاتحاد الأوربي	EUNAVFOR	القوة الاحتياطية الأفريقية	ASF
الممثل الخاص للاتحاد الأوربي	EUSR	الاتحاد الإفريقي	AU
النظام العام للأفضلية	GSP	مفوضية الاتحاد الأفريقي	AUC
الهيئة الحكومية الدولية الخاصة بالتنمية	IGAD	البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا	CAADP
الإستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوربي	JAES	السياسة الزراعية المشتركة	CAP
الإطار المالي متعدد السنوات	MFF	منطقة قارية للتجارة الحرة	CFTA
الفرقة الاحتياطية لشمال أفريقيا	NASBRIG	السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا	COMESA
الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا	NEPAD	آلية التعاون من أجل التنمية	DCI
مبادرة السياسة العقارية	LPI	المديرية العامة للتنمية والتعاون -	DEVCO
المساعدة التنموية العمومية	ODA	المساعدة الأوربية التابعة للمفوضية الأوربية	DRM
عمليات دعم السلم	PSO	تعبئة الموارد المحلية	EAC
المجموعة الاقتصادية الإقليمية	REC	مجموعة شرق أفريقيا	EC
المجموعة الجنوبية للتنمية الإفريقية	SADC	المفوضية الأوربية	ECOWAS
الأمم المتحدة	UN	المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	
منظمة التجارة العالمية	WTO		

## مصادر المعلومات

خطاب هيئة العمل الخارجي الأوربي الخاصة بأفريقيا: إطار جديد للعلاقات الأوربية مع أفريقيا  
[www.eeas.europa.eu/top\\_stories/2011/181011\\_en.htm](http://www.eeas.europa.eu/top_stories/2011/181011_en.htm)

البرلمان الأوربي، لجنة التنمية  
[www.europarl.europa.eu/committees/deve\\_home\\_en.htm](http://www.europarl.europa.eu/committees/deve_home_en.htm)

مجلس الاتحاد الأوربي  
[www.consilium.europa.eu](http://www.consilium.europa.eu)

معاهدة لشبونة  
[www.europa.eu/lisbon\\_treaty/full\\_text/index\\_en.htm](http://www.europa.eu/lisbon_treaty/full_text/index_en.htm)

الرئاسة الدنماركية للاتحاد الأوربي - [www.eu2012.dk/en](http://www.eu2012.dk/en)

البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا - [www.nepad-caadp.net](http://www.nepad-caadp.net)

المنتدى الأفريقي للإدارة الجبائية - [www.ataftax.net](http://www.ataftax.net)

الاتفاقية الثلاثية للتجارة الحرة  
[www.comesa-eac-sadc-tripartite.org](http://www.comesa-eac-sadc-tripartite.org)

رد فعل الاتحاد الأوربي على الربيع العربي  
[www.europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/11/1083&format=HTML&aged=o&language=EN&guiLanguage=en](http://www.europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/11/1083&format=HTML&aged=o&language=EN&guiLanguage=en)

التقرير الأوربي عن التنمية - [www.erd-report.eu/erd/report\\_2011](http://www.erd-report.eu/erd/report_2011)

النشرة الإلكترونية الأسبوعية للمركز الأوربي لإدارة سياسات التنمية،  
[www.ecdpm.org/weeklycompass](http://www.ecdpm.org/weeklycompass)

مدونة المركز الأوربي لإدارة سياسات التنمية حول التعاون الدولي للاتحاد الأوربي  
[www.ecdpm-talkingpoints.org](http://www.ecdpm-talkingpoints.org)

الاتحاد الأفريقي - [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

إجماع تونس: تحقيق رؤية أفريقيا الخاصة بالتنمية  
[www.africa-platform.org/resource/tunis\\_consensus](http://www.africa-platform.org/resource/tunis_consensus)

الموقع الرسمي لإستراتيجية أفريقيا والاتحاد الأوربي المشتركة  
[www.africa-eu-partnership.org](http://www.africa-eu-partnership.org)

المديرية العامة للتنمية والتعاون بالمفوضية الأوربية - المساعدات الأوربية  
[www.ec.europa.eu/europeaid](http://www.ec.europa.eu/europeaid)

مقترحات ميزانية المفوضية الأوربية بشأن آلياتها الخارجية من ٢٠١٤-٢٠٢٠  
[www.ec.europa.eu/europeaid/how/finance/mff/financial\\_framework\\_news\\_en.htm](http://www.ec.europa.eu/europeaid/how/finance/mff/financial_framework_news_en.htm)

المديرية العامة للتجارة بالمفوضية الأوربية - [www.ec.europa.eu/trade](http://www.ec.europa.eu/trade)

المديرية العامة للزراعة والتنمية الريفية بالمفوضية الأوربية  
[www.ec.europa.eu/dgs/agriculture](http://www.ec.europa.eu/dgs/agriculture)

هيئة العمل الخارجي الأوربي - [www.eeas.europa.eu](http://www.eeas.europa.eu)



طُبِعَ هذا الكتيب على ورق FSC.

تلخص وثائق المركز الأوربي لإدارة سياسات التنمية (ECDPM) المسماة باللمحات التساؤلات والأنشطة الأساسية المتعلقة بالجوانب المختلفة للعمل الخارجي للاتحاد الأوربي مع التركيز على البلدان الواقعة في الجنوب. ويتم إعداد هذه الوثائق لفائدة صناع القرار والمحترفين في المؤسسات العامة والخاصة الذين يهتمون بقيادة المسارات السياسية. لقد استفاد نشر هذا الكتيب من الدعم السخي للجهات الممولة المركزية والمؤسسية للمركز الأوربي لإدارة سياسات التنمية: هولندا وبلجيكا وفنلندا وإيرلندا ولوكسمبورغ والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.



لمزيد من المعلومات أو للمشاركة في نشرتنا (الإلكترونية) قم  
 بزيارة موقعنا [www.ecdpm.org/infocentre](http://www.ecdpm.org/infocentre)  
 لطلب نسخة مطبوعة من منشورات المركز أرسل رسالة عبر  
 البريد الإلكتروني التالي [info@ecdpm.org](mailto:info@ecdpm.org)

BRUSSELS OFFICE ECDPM  
 BUREAU DE BRUXELLES  
 شارع أرخميدس، رقم 5  
 1000 بروكسل  
 هولندا  
 هاتف: +32 (0)2 237 43 10  
 فاكس: +32 (0)2 237 43 19  
 مكتب بروكسل

المكتب الرئيسي  
 Onze Lieve Vrouweplein 21  
 6211 HE  
 ماستريخت  
 هولندا  
 هاتف: +31 (0)43 350 29 00  
 فاكس: +31 (0)43 350 29 02  
 مكتب بروكسل

European Centre for Development  
 Policy Management

ecdpm